

الدعم الأميركي لن يحل مشكلة ميزانية الأمن الإسرائيلية!

صفحة (٤) ة

الفلسطينيون في القدس الشرقية ما زالوا في أدنى "الهرم التشغيلي" منذ احتلالها في ١٩٦٧ وحتى اليوم!

صفحة (٦) ة

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ١١/٧/٢٠١٥م الموافق ٥ صفر ١٤٣٧هـ العدد ٣٦٩ السنة الثالثة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية- ٢٠١٥»:

التوتر بين اليهود والعرب - الأقوى والأكثر حدة في إسرائيل وهو في تصاعد مستمر!

٦١٪ من اليهود يؤيدون اشتراط حق الانتخاب والترشح للكنيست بإعلان الولاء للدولة ومرومها؛ ٥٧٪ من اليهود يعارضون إشراك الأحزاب العربية وممثليها في مؤسسات الحكم وفي الائتلاف الحكومي؛ ٥٦٪ من اليهود يرون تناقضا بين انتماء العرب في إسرائيل إلى الشعب الفلسطيني وبين مواطنتهم؛ ٦٧٪ من المواطنين العرب لا يشعرون بأنهم جزء من دولة إسرائيل ومشاكلها؛

"شهد العام ٢٠١٥ تصاعدا حادا في التوتر بين اليهود والعرب في داخل إسرائيل قياسا بالعام الذي سبقه، ٢٠١٤. ٦٧٪ من الجمهور يعتقدون بأن هذا التوتر هو الأقوى والأكثر حدة الذي يصدع المجتمع الإسرائيلي... ومن المهم جدا الانتباه إلى أن هذا المعنى يتعلق بفترة ما قبل موجة "الإرهاب" الحالية، ما يعني أنه في كل ما يتعلق بتعمق واحداث التوتر بين اليهود والعرب كان الأمر شبه حتمي؟! هذا ما قاله رئيس "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية" في مستهل عرضه أبرز نتائج استطلاع "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية- ٢٠١٥" خلال تقديم التقرير عنه إلى رئيس دولة إسرائيل، رؤوفين ريفلين في ديوانه يوم الثلاثاء الماضي.

وقد أجرى الاستطلاع هذا العام بين شهري نيسان وأيار وشمل ١٠١٩ مواطنا من بينهم ٨٥٦ يهوديا و"آخر" (هو تعريف اعتمده مكتب الإحصاء المركزي الرسمي لأشخاص ليسوا يهودا، حسب الشريعة اليهودية، ولا عربا، وغالبا ما يدور الحديث عن مهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق) ٦٢٣ عربيا. ويسعى الاستطلاع -الذي يجري للسنة الثالثة عشرة على التوالي- إلى رصد التوجهات في المجتمع الإسرائيلي إزاء القضايا المركزية المتعلقة بتحقيق القيم والأهداف الديمقراطية، واداء مؤسسات السلطة المختلفة والقادة السياسيين منتخبى الجمهور.

وقد عالج الاستطلاع هذا العام جملة من المواضيع المختلفة، من بينها: أداء مؤسسات الدولة والحكم ودورها، قدرة المواطنين على التأثير على قرارات الحكومة، مدى ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة المختلفة، طابع الدولة، مدى التسامح وقبول الآخر، التضامن والتوترات في المجتمع الإسرائيلي، حرية التعبير والمساواة المدنية والعلاقات بين اليهود والعرب.

كما تم تخصيص جزء من الاستطلاع لفحص الموقف من اغتيال رئيس الحكومة الأسبق، إسحق رابين، ومكانة هذا الحدث في الذاكرة الإسرائيلية الجماعية بعد مرور ٢٠ سنة على الاغتيال.

وفي ما يلي عرض لأبرز النتائج التي تمخض عنها الاستطلاع هذا العام، كما وردت في التقرير الصادر عن "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية":

التوتر بين اليهود والعرب في داخل إسرائيل- يرى ٦٧٪ من المستطلعة آراؤهم أن أشد التوترات في المجتمع الإسرائيلي هو التوتر بين اليهود والعرب، وارتفاع ملحوظ يقابله انخفاض ملحوظ في حدة التوتر بين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين.

وقد تم تدريج هذا التوتر، بين الجمهوريين اليهودي والعربي على حد سواء، بوصفه التوتر الأقوى والأكثر حدة في داخل إسرائيل. وفي التصنيف المنفصل لشدة التوترات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي، تبين من الاستطلاع أن النسبة الأعلى من مجمل الجمهور في إسرائيل تصنف التوتر بين اليهود والعرب بأنه الأشد، يليه التوتر بين اليمين واليسار (٦٠٪)، وبالمقارنة مع نتائج الاستطلاع في العام الماضي، يظهر هنا ارتفاع حاد في تقييم مدى "شدة" هذين التوترين. ويليهما، في استطلاع العام الحالي، التوتر بين الأغنياء والفقراء (٥١٪)، ثم بين المتدينين والعلمانيين (٤٧٪)، ثم بين اليهود الغربيين/ أشكناز والشرقيين/ سفارديم (٢٤٪)، الذي سجل انخفاضًا ملحوظًا عما كان عليه في العام الماضي.

التسامح وتقبل الآخر - تؤكد نتائج الاستطلاع أن المجتمع الإسرائيلي يبدي مستوى متدنيا جدا، نسبيا، من التسامح تجاه "الآخر" ومدى الاستعداد لتقبله وقبوله. و"الآخر" هنا ينتمي إلى قطاعات وفئات مختلفة، كما سنرى. فنحو ٤٣٪ غير مستعدين لقبول عمال أجنبية كجيران لهم، ونحو ٣٠٪ غير مستعدين لقبول مرضى نفسيين كجيران، ونحو ٢٤٪ غير مستعدين للسكن بجوار متدينين حريديم، و٢٢٪ لا يقبلون بأن يكون أزواج مثليو الجنس جيرانا لهم.

أما بالنسبة للسكن بجوار مواطنين عرب، فقد أبدى ٣٦٪ من اليهود معارضتهم لذلك، بينما رفض ١١٪ من العرب جيرة اليهود.

وإلى جانب حقيقة أن ثمة اتفاقا واسعًا على أن المواطنين العرب مضطهدون بالمقارنة مع المواطنين اليهود، وهو اعتقاد يسود لدى اليهود اليساريين، الأشكناز العلمانيين، أكثر منه لدى اليمينيين، الشرقيين والمتدينين، ثمة اتفاق آخر، وإن بدرجة أقل، على وجود اضطهاد ضد اليهود الشرقيين (السفارديم) مقارنة باليهود الغربيين (الأشكناز).

ويقول التقرير إن نتائج استطلاع هذا العام تشبه، إلى حد كبير، النتائج التي ظهرت في سنوات سابقة، "ما يدل على أن هذه النتائج تعكس، على ما يبدو، مواقف متاملة!"

المساواة المدنية- يقول التقرير إن مواقف الجمهور اليهودي تجاه الأقلية

دعوة عامة

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مдар»

مطار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يدعوكم لحضور ندوة مفتوحة عن

المشهد السياسي الإسرائيلي في ظل الهبة الشعبية - سيناريوهات وأفاق

يشترك فيها كل من:

السيد محمد بركة- رئيس لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في الداخل

د. يوسف جبارين - حقوقى، عضو كنيست عن القائمة المشتركة

د. مهند مصطفى - باحث في مركز «مدار»

تدير الندوة: د. هنيدة غانم - المديرية العامة لمركز «مدار»

وذلك اليوم الثلاثاء ١١/٧/٢٠١٥، في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً

في مقر مركز «مدار» رام الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط-

عمارة ابن خلدون (ط ٢)

العربية في إسرائيل "تتميز بأنها مركبة ومعقدة"، إذ هناك - من جهة - استعداد كبير لدى اليهود للاعتراف بواقع التمييز ضد العرب (٥٤٪ يعترفون بالتمييز) ولدعم تخصيص ميزانيات للبلديات العربية (٧١٪ من اليهود يعارضون التمييز لصالح البلديات اليهودية وتفضيها)، بينما تؤيد أغلبية كبيرة من اليهود (٦١٪) اشتراط حق الانتخاب والترشح للكنيست بإعلان الولاء للدولة ومرومها (تعارض أغلبية ٨٤٪ من العرب هذا الشرط).

وأيد فر ٣٧٪ من اليهود الرأي بأن على الحكومة "تشجيع هجرة العرب من إسرائيل!" وإلى جانب هذا، يؤيد فر ٤١٪ من اليهود الرأي القائل بعدم جواز تمكين أي شخص "غير صهيوني" من إشغال منصب حكومي أو رسمي "وهو ما يفستر -حسبما يقول التقرير- حقيقة أن ٦٧٪ من المواطنين العرب لا يشعرون بأنهم جزء من دولة إسرائيل ومشاكلها (مقابل ١٠٪ فقط من اليهود)".

المشاركة في السلطة: عارض ٥٧٪ من اليهود إشراك الأحزاب العربية وممثليها في مؤسسات الحكم وفي الائتلاف الحكومي في إسرائيل، بما في ذلك تعيين وزراء عرب، بينما أيد ذلك ٣٥٪ من اليهود و ٨٥٪ من العرب.

وكما أظهرت استطلاعات سابقة، كذلك في هذا الاستطلاع قالت أغلبية كبيرة من اليهود (٨٤٪) إن القرارات المصرية في قضايا الأمن والسلام يجب أن تتخذ بالاعتماد على أغلبية يهودية فقط، فيما قالت أغلبية أخرى (٥٤٪) إن القرارات الهامة في قضايا والاقتصاد والمجتمع والحكم يجب أن تتخذ بالاعتماد على أغلبية يهودية فقط. ويعزز معدو الاستطلاع وحملوه نتائج هذه المواقف إلى "التقدير السائد لدى الجمهور اليهودي، على ما يبدو، بأنه لا يُعقل أن يكون هناك انتماء ولاء للهوية الفلسطينية وللجنسية الإسرائيلية في الوقت عينه، وكذلك بسبب الرأي السائد لدى الجمهور اليهودي بأن المواطنين العرب في إسرائيل يشكلون تهديداً أمنياً (٣٩٪ من اليهود يعتبرون العرب مواطني إسرائيل تهديداً أمنياً)!"

ويرى ٥٦٪ من اليهود أن ثمة تناقضاً بين انتماء العرب مواطني إسرائيل إلى الشعب الفلسطيني وبين ولائهم لدولة إسرائيل كمواطنين فيها، بينما يرى ٧٦٪ من العرب أن لا تناقض إطلاقاً بين الأمرين. ويرى ٤٢٪ من اليهود أن المواطنين العرب "لم يملوا بعد إلى مرحلة قبول دولة إسرائيل والاقترار بوجودها!"

الزواج المختلط - لاقَت فكرة الزواج المختلط بين اليهود والعرب معارضة شديدة بين الجانبين على حد سواء، وتبين أن هذا الموضوع يشكل "قاسماً مشتركاً أكثر من أي جانب آخر من الجوانب التي فحصناها في سياق العلاقات بين اليهود والعرب"، حتى أن نسبة غير قليلة بين الجمهوريين تؤيد نشاطات منظمات مثل "هافاه" التي تستخدم القوة والعنف، غير القانونية أحياناً، لمنع مثل هذا الزواج؛ ٣٧٪ من اليهود

و ٣٩٪ من العرب يؤيدونها!

وبشأن موقف الجمهور الإسرائيلي من تعريف الدولة وطابعها بكونها "يهودية ديمقراطية"، أظهر الاستطلاع "شبه تعادل" بين من يعتبرون المركب اليهودي في هذا التعريف هو الأهم (٣٧٪) وبين من يعتبرون المركب الديمقراطي هو الأهم (٣٥٪).

ولفت معدو الاستطلاع إلى أنه "حتى قبل سنوات قليلة، كانت أغلبية الإسرائيليين تعتقد بأن المركبين هامان بالدرجة نفسها، أي أنها فضلت التعريف الذي يدمج بين الديمقراطية واليهودية"، بينما انخفضت نسبة هؤلاء في الاستطلاع الحالي إلى ١٧٪ فقط. وأضافوا: "وفي هذا العام أيضاً، يبدو تفضيل المركب اليهودي أقوى لدى اليهود المتدينين- الحريديم، اليمينيين والشباب، بينما تفضيل المركب الديمقراطي أقوى بين اليساريين، العلمانيين وكبار السن".

الدولة ومؤسسات الحكم - الموقف السائد تجاه أداء مؤسسات الحكم وأجهزته المختلفة يميز بعمد الرضى والنقد الشديد؛ غالبية الجمهور الإسرائيلي تعتقد بأن الفساد السلطوي في إسرائيل متفشٍ بدرجة كبيرة، وتعتقد الأغلبية (٥٤٪) من مجمل المشاركين في الاستطلاع أن أعضاء الكنيست "لا يبذلون جهداً كبيراً ولا يقومون بواجبهم على النحو الأفضل".

لكن الأبرز في النتائج هنا هو أن أغلبية كبيرة جداً، نسبياً، ترى أنها عاجزة عن التأثير الجدي والحققي على سياسة الحكومة وعلى أدائها (٧٨٪) من مجمل المشاركين في الاستطلاع، إلى جانب عدم الثقة بالحكومة، بالأحزاب والمؤسسات الرسمية المركزية؛ الحكومة (٣٦٪)، الشرطة (٤٢٪)، الكنيست (٣٥٪)، الأحزاب (١٩٪) -وفي المقابل، احتل الجيش الإسرائيلي، مرة أخرى، المرتبة الأولى في ثقة الجمهور الإسرائيلي (٨٤٪) من مجمل المشاركين في الاستطلاع و ٩٣٪ من المشاركين العرب في إسرائيل، يليه رئيس الدولة (حظي بثقة ٧٠٪ من الجمهور)، ثم المحكمة العليا (٦٢٪).

حرية التعبير والاعتبارات الأمنية. تعارض أغلبية الجمهور في إسرائيل (٦٩٪ من اليهود و ٧٦٪ من العرب) فرض أية حدود أو محظورات قانونية على حرية التعبير وعلى إمكانية توجيه النقد، وحتى الحد والعتني منه، ضد الدولة ومؤسساتها، لكن، حينما تدخل الاعتبارات الأمنية في الحسبان، يتراجع التأييد لحرية التعبير، بل ينقلب الحال رأساً على عقب بين الجمهور اليهودي؛ ٥٩٪ من اليهود يؤيدون السماح للدولة وأجهزتها المختلفة بتعقب المواطنين ومراقبتهم، بما في ذلك ما يكتبونه ويشرونه على شبكة الانترنت والمواقع المختلفة وذلك "من أجل الحفاظ على أمن الدولة!"

تقرير جديد:

نسبة العرب في «سلك خدمات الدولة» ما زالت أدنى من النسبة التي وعدت الحكومة الإسرائيلية بتحقيقها حتى نهاية ٢٠١٢!

نشرت "مفوضية خدمات الدولة" في إسرائيل مؤخرًا تقريرها السنوي حول "التمثيل الملائم للمواطنين العرب في سلك خدمات الدولة"، وذلك بعد أن كشف النائب، يوسف جبارين من القائمة المشتركة النقاب عن عدم نشر التقرير السنوي في العامين الأخيرين.

وكان جبارين قد توجه إلى "مفوضية خدمات الدولة" وطلبها بنشر التقارير السنوية التي تكشف عن وضعية تمثيل المواطنين العرب في سلك الخدمات كما يخص على ذلك القانون الخاص في هذا الشأن، مؤكداً أن من غير المعقول ألا تقوم هذه المفوضية بواجبها بموجب ما ينص عليه القانون بوضوح.

وأشار جبارين في توجهه إلى أن التعليمات في قانون خدمات الدولة تلزم "مفوضية خدمات الدولة" بنشر تقرير سنوي يتم إرساله إلى الحكومة وإلى لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست بحيث يفضل التقرير الخطوات العملية التي نفذت بشأن زيادة تمثيل المواطنين العرب في سلك خدمات الدولة، وعليه يجب نشر التقارير الناقصة من أجل متابعة تطبيق القانون.

ويستدل من التقرير الذي نشرته "مفوضية خدمات الدولة" أن هناك ارتفاعاً في نسبة المواطنين العرب في سلك خدمات الدولة حيث ارتفعت نسبة تمثيل المواطنين من ٨ بالمئة في العام ٢٠١٢ إلى ٩ بالمئة في العام ٢٠١٤، لكن هذه النسبة الجديدة بقيت أقل من ١٠ بالمئة وهي النسبة التي كانت الحكومة قد وعدت بتحقيقها حتى نهاية العام ٢٠١٢.

وأشار التقرير إلى أن هناك تمثيلاً ضئيلاً للمواطنين العرب في المواقع ذات الدرجات الرفيعة والكبيرة داخل الوزارات، كما أن بعض الوزارات والمكاتب الحكومية التي من شأنها أن تؤثر بشكل ملموس على السياسات الخاصة بالمواطنين العرب ما زالت نسبة تمثيل العرب فيها قريبة من الصفر.

وتأتي أهمية نشر هذه التقارير - من أجل متابعة ومراقبة تنفيذ تطبيق قانون

الدستور وفي لجنة مراقبة الدولة في الكنيست.

كلمة في البداية

«مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية- ٢٠١٥»: الأخر غير موجود!

بقلم: أنطوان شلحت

النسب في نتائج استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية- ٢٠١٥» تتحدث عن نفسها وتشف عن دلالاتها.

ويبقى في مقدمها نشوء أغلبية يهودية تؤيد مطلب إعلان الولاء لدولة إسرائيل ومرومها القومية كشرط لا غنى عنه لممارسة حق الانتخاب والترشح للكنيست، كما تؤيد حرمان مواطنين «غير مخلصين للدولة»، ومواطنين لا يؤدون الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية من حق التصويت في الانتخابات الإسرائيلية العامة. وتعارض إشراك الأحزاب العربية ومثليها في مؤسسات الحكم وفي الائتلاف الحكومي في إسرائيل، بما في ذلك تعيين وزراء عرب.

حتى رئيس الدولة الإسرائيلية نقل عن بعد الاطلاع على هذه النتائج، أنه قلق حيال نظرة الجمهور العريض إلى الديمقراطية، وقال إن هذه النتائج يجب أن تقض مضاجع المؤسسة السياسية نظراً إلى أن الديمقراطية يجب أن تكون لجميع المواطنين من دون تمييز.

هذه هي السنة الثالثة عشرة على التوالي التي يجري فيها استطلاع "مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية".

وسنة تلو سنة يتم التأكيد أن أغلبية اليهود الإسرائيليين تؤيد الديمقراطية من الناحية النظرية فقط.

وما تزال إلى الآن تتردد أصداة "مؤشر الديمقراطية- ٢٠٠٤" الذي ركن، بصورة خاصة، على استطلاع مواقف الشبيبة الإسرائيلية.

ونتيجة لتلك المواقف التي انعكست في "المؤشر"، ارتسمت ملامح عامة للشباب الإسرائيلي في صلبها أنه "امتثالي ومطيع، يسير في التلم، ولا يختلف كثيراً عن جمهور الكبار".

ومع أن الشبيبة الإسرائيلية أبدت مواقف اعتبرها القيمون على المؤشر في ذلك الوقت "أكثر تقدماً" من مواقف جيل الأباء، وتحديداً من حيث مدى ثقته بالديمقراطية الإسرائيلية، إلا أنه في باطن الأمر لم تتجاوز مقارنة تلك الشبيبة لهذه الديمقراطية النظرة التي ترى أنها شكلية (رسمية) أكثر من كونها ماهية أو قيمة. "وهذا المفهوم الذي يشدذ على الإطار لا على الجوهر يضع علامات استهتاهم حيال طابع الديمقراطية الإسرائيلية في المستقبل"، حسبما ورد في توكيد القيميين، من الإصح صريح إلى أن في ذلك ما يجعل الشبيبة تبيع لنفسها عدم ممارسة القيم الصلبة التي تنطوي عليها الديمقراطية في التطبيق العملي، أولاً ودائماً.

وقال المسؤول عن "المؤشر" آنذاك إن الشبيبة إلى "زعيم قوي" (وهو معطى ملفت من نتائج استطلاع ٢٠٠٤) "يجب أن يشعل ضوءاً أحمر، يرتفع قوي يشير إلى عدم الرضى من السياقات الديمقراطية القائمة، والجيل القادم بالتأكيد يعرب عن عدم رضاه من الوضع القائم".

كما أكد أن ضوءاً أحمر يجب أن يشعل أيضاً بالنسبة للتفهم والتطرق إلى اندعام المساواة بين العرب واليهود في إسرائيل، "فإن بعض الشبيبة لا يههم أن الديمقراطية معناها المساواة في الحقوق الجميع، وهذا البعض يتمكن من العيش هنا وكان الآخرين غير موجودين".

بطبيعة الحال يمكن تناول الموضوع من عدة جوانب. لكن استهوتني طريقة تناول التجا إليها "المؤرخ الإسرائيلي الجديد" توم سيغف قبل أكثر من عشرة أعوام بالارتباط مع إحياء مناسبة مرور ٦٠ عاماً على تحرير معسكر الإبادة النازي في "أوشفيتس" (بولندا).

كتب سيغف أن المحرقة النازية كانت عبر السنين "عنصرًا جوهرياً من عناصر الهوية الإسرائيلية"، ولكن كثيرين يستغلونها لتبرير إعاءات سياسية، سواء بين اليمين أو بين اليسار، وقال إن ذلك يشكل ظاهرة منفرة وسخيفة وتشتمل على عناصر لإنكار المحرقة، وثمة شك في كونها تعكس الاخلاقية الحقيقية التي أحدثتها المحرقة في إسرائيل، أي المواجهة بين الدروس القومية والإنسانية لها، فأسرائيل التوية- أكد - هي ليست فقط لضمان تأمين ملاذ لكل يهودي مضطهد، وإنما لردع العداء للسامية. والدولة التي كثير من مواطنيها هم من الناجين من المحرقة يفترض فيها أن تكون حريصة في كل ما يتعلق بالمحافظة على الحدود والواجز وتجاهل الحاجات الإنسانية

وبرأيه ثمة توتر ما بين هذه الدروس، وهو في أساسه توتر سياسي، إذ إنه لا تناقض كبيراً بينها، ولكن خلال السنوات العشر الماضية، منذ احتفال العالم بمرور خمسين سنة على تحرير "أوشفيتس"،

تدنت أهمية القيم الإنسانية التي افتخرت إسرائيل بها في الماضي، فالبيديات لا تسارع إلى إزالة شعارات "الموت للعرب" التي تظهر أكثر فأكثر على جدران المنازل. وقبل عشر سنوات (من الآن قبل عشرين سنة) كان مثل ذلك يحدث هبة، ولا يوقف أحد لعبة كرة قدم بسبب هذه الهتافات. لقد تحولت كراهية العرب إلى أمر مشروع. والتمييز ضد العرب في إسرائيل ازداد في عدد من المجالات إلى حد الدعوة إلى طردهم سواء بالعلم أو عبر تعديلات حدودية، هناك من يدعم الفكرة وهناك من يرفضها، ولكن النقاش حولها يبدو كما لو كان مشروعا.

وهناك أمور رهيبية تجري في المناطق (الفلسطينية)، مثل هدم أحياء سكنية كاملة، فلا تحظى باكثر من غفطية عادية، وتوقف النقاش حول جدران الفصل التي حولت الضفة الغربية وغزة إلى سجون كبيرة، والقمع في هذه المناطق والإهانات على الواجز وتجاهل الحاجات الإنسانية تعذى كثيرا ما هو مطلوب لمحاربة "الإرهاب".

وما يشير السخرية، باعتقاده، أن القمع في المناطق الفلسطينية يشجع على العداء للسامية، ويهدد في مناطق أخرى من العالم سلامة اليهود، والمجلس الوزاري الأمني يأخذ في الاعتبار ردود فعل البيت الأبيض و"تاييبورك تايسر" والاتحاد الأوروبي لكن تأثير العمليات في هذه المناطق على حياة اليهود لا يدخل إجمالاً في الحسبان.

ويصل سيغف إلى بيت القصيد عندما يكتب ما يلي:

تشير العديد من الأبحاث إلى انخفاض الوعي الديمقراطي لدى الإسرائيليين، وهناك بحث يدل على أن الألمان نجحوا في تعليم أبناء الجيل الشباب في بلدانهم الالتزام العميق بالأخلاق الإنسانية أكثر مما فعله الإسرائيليون. بعد مضي ٦٠ سنة على تحرير "أوشفيتس" بإمكاننا القول إن العديد من دول العالم تعلمت من المحرقة أكثر مما تعلمه الإسرائيليون، و"ينبغي أن تكون هذه مهمتنا المقبلة قبل حلول الذكرى السبعين!".

للتذكير: الذكرى السبعون حلت هذا العام ٢٠١٥. وتحذير سيغف ظل أشبه بصرخة في واد.

في الالتماس الأول، من بين اثنين، ضد حرمان المسرح من مستحقاته المالية:

المحكمة تأمر بلدية حيفا بتحويل ميزانية الدعم المستحقة لمسرح “الميدان”

«بلدية حيفا ووزارة الثقافة «جددنا» مستحقات الدعم لمسرح «الميدان» عقابا على عرضه مسرحية «الزمن الموازي» التي تعكس حياة الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية» «الميدان» ينتظر قرار «محكمة العدل العليا» في التماسه ضد وزارة الثقافة والوزيرة ميري ريغف، على الخلفية ذاتها»

أمرت محكمة الشؤون الإدارية (المحكمة المركزية) في مدينة حيفا، يوم الرابع من تشرين الثاني الجاري، بلدية حيفا بتحويل ما تبقى من مستحقات الدعم المالي البلدي لمسرح “الميدان” العربي عن العام الجاري، ٢٠١٥، بصورة فورية.

وبقرارها هذا، قبلت المحكمة الالتماس الإداري الذي تقدم به إليها مسرح “الميدان”، بواسطة مركز «عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل»، ضد بلدية حيفا على خلفية قرارها “تجميد” ما تبقى من هذه المستحقات المصادق عليها سابقا.

وهذا الالتماس، إلى المحكمة في حيفا، هو واحد الالتماسين قدمهما مسرح “الميدان” بواسطة “عدالة، يوم ١٩ تشرين الأول الماضي، بينما قدم الثاني إلى “محكمة العدل العليا” الإسرائيلية ضد وزارة الثقافة ووزيرتها، ميري ريغف، على الخلفية ذاتها.

ولم تصدر المحكمة العليا قرارها في هذا الالتماس بعد. ويبلغ حجم الدعم المالي الإجمالي الذي تم “تجميده” لمسرح “الميدان” من جانب المؤسسات (البلدية والوزارة) للعام الحالي ٢٠١٥ نحو ٢٣ مليون شيكل، مما أوقع المسرح في أزمة مالية خانقة تهدد بإغلاقه كليا، بعد فصل عدد من العاملين فيه وإخراج آخرين إلى إجازات غير مدفوعة الأجر، علاوة على ديون متراكمة تبلغ نحو مليون شيكل.

الانتماس سياسي وكلم أقواها!

وكانت بلدية حيفا ووزارة الثقافة قد عمدتا إلى هذا الإجراء العقابي، الذي شكل انتقاما سياسيا فظا، على خلفية عرض المسرح مسرحية “الزمن الموازي” في شهر نيسان الماضي، وهي عمل مسرحي من تأليف وإخراج بشار مرقس وإنتاج “الميدان” مستوحى من تجربة الأسير الفلسطيني وليد دقة (ابن باقة الغربية، في منطقة المثلث) في السجون الإسرائيلية، وهو المعتقل منذ ٢٨ عاما، إثر الحكم عليه بالسجن مدى الحياة بعد إدانته، ورفاقه إبراهيم ورشدي أبو مع وإبراهيم بيادسة، بالعضوية في خلية نفذت عملية خطف وقتل الجندي الإسرائيلي موشيه تمام في العام ١٩٨٤. وقد عقد وليد قرانته حل الشايه سناء سلامة من مدينة الطيرة في العام ١٩٩٩ في سجن عسقلان، ولا تزال خطيبته تنتظره وترفض التخلي عنه، وتجسد دورها في المسرحية “الصحافية ذء».

وقال كاتب المسرحية ومخرجها، بشار مرقس (من كفر ياسيف) إن هذا العمل المسرحي “ليس عملا وثائقيًا أو سيرة ذاتية للأسير وليد دقة، بل هو مستوحى من تجربته، ناضلا جوانب فيها ومتفرعاَ منها إلى تجربة أكثر من أسير في نفس الزنزانة، في مسمى لبناء عالم مسرحي متكامل، يعكس حياة الأسر من خلال تجربة شخصية، إلا أنها لا تخلو من الشمولية”.

وقد قوبل عرض المسرحية في وقته بحملة واسعة من الترهيب الإعلامي والسياسي في إسرائيل، ضد المسرحية ومسرح “الميدان” عامة، من خلال اتهامه بـ«الحصول على أموال من الدولة وتسخيرها في أعمال معادية تعلي من شأن مخربين فلسطينيين وتجميدهم”، وهو ما استغله بلدية حيفا ووزارة الثقافة لحرمان المسرح من مخصصات مالية مستحقة ومصادق عليها.

وكانت بلدية حيفا، بعدئال يعادل دعمها المالي للمسرح «الميدان» نحو ٢٥٪ من مجمل ميزانيته السنوية، قد أوقفت تحويل الدعم المستحق لمسرح «الميدان»، وذلك في أعقاب جلسة مجلسها البلدي يوم ٥ ايار الماضي، الذي بحث الموضوع بناء على طلب اثنين من أعضائه زعما بأن «المسرح يحصل على دعم مالي بلدي وكهومي ولذا، فهو لا يستطيع، باسم حرية التعبير والحريات الفنية، تقديم عروض ثقافية فنية ومسرحية تهنس، مسيا كبيرا، بمشاعر جمهور واسع» وأن «المسرح (الميدان) أصبح ذا هوية سياسية واضحة ومطرقة ويسمح بتنظيم مهرجان أفلام النكبة في صالحته»!

وقال مركز «عدالة» في التماسه إلى المحكمة في حيفا، إن البلدية أوقفت تحويل الميزانيات المصادق عليها إلى مسرح «الميدان» على أساس غير قانوني لا ينسجم، بل يتعارض، مع أحكام القضاء الإداري الأساسية: فلم تمنح المسرح حق الطعن وإساعم موقفه قبل عرض الأمر على المجلس البلدي واتخاذ القرار فيه، كما لم تصدر قرارا معللا كما يقتضي القانون، وبدون أية أسانيد حقيقية لاثقة».

وأكد المركز، من خلال المحاميتين سوسن زهر ومنى حداد، في كلا الالتماسين إلى المحكمة المركزية في حيفا وإلى المحكمة العليا، ضرورة الأخذ في الاعتبار رأي المستشار القانوني للمحكومة، يهودا فاينشتاين، كما قدمه إلى وزيرة الثقافة ميري ريغف، وأقر فيه بعدم جواز التدخل، لا من جانب الوزيرة ولا من جانب أي جسم سياسي آخر، في المضامين الفنية والثقافية التي تختارها وتقررها المؤسسات التي تحظى بدعم مالي حكومي أو مؤسساتي آخر، فضلا عن عدم جواز أي تدخل من جانب الوزيرة في قرارات الأظر والهيئات المهنية بشأن تلبية شروط الحصول على الدعم، إذ أن لجنة الدعم والهيئات المهنية هي الوحيدة المخولة صلاحية إقرار المعونات في مجال الثقافة»!

محكمة حيفا: وقف الدعم تم بدون قرار رسمي قانوني!

في قرارها، ذكرت قاضية المحكمة المركزية في حيفا، برضا بار-ريغف، بأن بلدية حيفا كانت قد شكلت «لجنة مهنية لدعم» لفحص الموضوع، لكنها قامت في المقابل بوقف الدعم المستحق للمسرح قبل أن تقدم هذه اللجنة توصياتها. وفي يوم ٢٠١٥/١/٢٦، قدمت اللجنة توصياتها التي قالت فيها إنها (اللجنة) «تتعاطف مع الشعور الثقيل الذي تولد لدى عائلات ضحايا العمليات الإرهابية، لكن

نتنياهوو لا يثق بمحيطه ويسعى لتسديد فواتيره الانتخابية لحيتان المال بنفسه!

«نتنياهو يتولى أربع حقائب وزارية مهمة إلى جانب رئاسة الوزراء؛ الخارجية والاقتصاد والاتصالات والتعاون الاقليمي» هذا مشهد غير مسبوق في كل حكومات إسرائيل «نتنياهو يسعى لتنفيذ مصالح حيتان مال في هذه الوزارات ولكن أيضا لحماية مصالحه الحزبية الشخصية وضمان مستقبله» أحد دوافع نتنياهو البارزة عدم إسناد حقائب ذات شأن كبير ترفع من مكانة شخصيات قد تصبح منافسه له داخل الليكود»



نتنياهو، أداء عنوانه الشك.

كتب بروهوم جرياسي:

بات رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في الأيام الأخيرة يتولى أربع حقائب وزارية ذات وزن سياسي واقتصادي، رغم أن العديد من وزراء الليكود في حكومته يتولون أنصاف حقائب، أو حقائب كبيرة ولكنها منقوصة. وهذا المشهد غير مسبوق في حكومات إسرائيل السابقة، إذ أن تعدد الوظائف بيد رئيس الوزراء نراه عادة في أوج أزمة ائتلافية وانسحابات كتل برلمانية، ويستمر لفترة قصيرة. إلا أن الحالة القائمة تظهر في وقت يبدو فيه الائتلاف الحاكم في ثبات رغم هشاشة أغلبيته البرلمانية. وتقف وراء كل واحدة من الحقائب التي يحملها نتنياهو غايات سياسية أو اقتصادية، ما يؤكد أن نتنياهو لا يثق بمحيطه، ويسعى لتسديد فواتيره الانتخابية لحيتان المال بنفسه، وما يدعم هذا الاستنتاج نهج نتنياهو ذاته في حكومته الأولى في تسعينيات القرن الماضي.

فقد نقل نتنياهو إلى يديه، قبل أسبوعين، حقيبة وزارة الاقتصاد الكبرى، التي كانت بعهدة شريكه في الائتلاف الكوموي أرييه درعي، الزعيم السياسي لكتلة “شاس” الدينية المتمزئة لليهود الحريديم الشرقيين. وكان السبب واضحا ومعلنا، وهو أن درعي رفض سحب صلاحيات المسؤول عن قيود الاحتكارات في الوزارة، ليصادق على اتفاقية تشغيل حقول الغاز مع الشركتين الاحتكاريتين، الإسرائيلية “ديلك كيدوچيم”، والأميركية “نوبل إنرجي”. فحجم احتكار حقول الغاز لدى هاتين الشركتين يتناقض مع الأنظمة والقوانين القائمة، ولهذا يرفض المسؤول الوزاري التوقيع عليها، إلا أن نتنياهو يصمر على تمريرها، وتشير هنا أيضا إلى أن الاتفاقية في لصالح الشركتين على حساب الخزينة العامة، من حيث نسب الضرائب وحصة الحكومة من الأرباح.

ووزارة الاقتصاد هي في الأصل وزارة الصناعة والتجارة والتشغيل، وواحدة من أضخم الوزارات في الحكومات الإسرائيلية، وباتت اليوم بيد نتنياهو إلى جانب وزارة الخارجية، ووزارة الاتصالات ذات الأهمية الكبرى في كل ما يتعلق بوسائل الإعلام والصحافة.

والحقيبة الرابعة هي وزارة التعاون الاقليمي، التي أقيمت لأول مرة في حكومة إيهود باراك في العام ١٩٩٩ وأسندت لشعوم بيريس، وهي ذات اهتمامات خارجية في المنطقة، ومسؤولة عن مشاريع اقتصادية مع الدول ذات العلاقة بالدبلوماسية مع إسرائيل.

وكل واحدة من هذه الوزارات يتوق لها، بالتأكيد، كل وزير في الحكومة. وهذا “التوق” يتزايد حينما تعلم أن شخصيات الصف الأول في حزب “الليكود” الحاكم، تتولى وزارات ومقوصة وحتى هامشية، باستثناء وزير الدفاع موشيه يعلون. فمثلا الوزير غلعاد إردان الذي حل في المرتبة الثانية بعد بنيامين نتنياهو في قائمة الحزب في الانتخابات البرلمانية في آذار ٢٠١٥، كان يتوق لتولي حقيبة الداخلية كما هي، ولكن بعد سحب نتنياهو منها قسم التنظيم والبناء، ونقله بموجب الاتفاقيات الائتلافية إلى وزير المالية موشيه كحلون، بمعنى إفراغ الداخلية من دائرتها الأهم، رفض إردان تولي الوزارة، وطالب بحقيبة الخارجية، فرفض نتنياهو اسنادها له، وبعد تأخير أسبوعين، تولى إردان حقيبة الأمن الداخلي (الشرطة) وحقيبة “التهديدات الاستراتيجية”.

وكذا الأمر بالنسبة لسيلفان شالوم، الذي اضطر مرغما لتولي حقيبة الداخلية المنقوصة. ولم يحقق إسرائيل كاتس رغبته بتولي حقيبة أهم من حقيبة المواصلات التي يتولاها منذ العام ٢٠٠٩، بمعنى في الحكومة الثالثة على التوالي.

وقائمة “خائبي الأمل” في الليكود تشمل أيضا زئيف الكين، الملقب المدبر للاتفاقيات الائتلافية، والذي تولى حقيبة الهجرة والاستيعاب، وياريف ليفين الذي تولى حقيبة السياحة، والثائب بنيامين بيغن الذي وجد نفسه بعد أسبوعين من توليه منصبا وزاريا من دون حقيبة خارج الحكومة كليا، والثائب تساحي هنجبي الذي طلع إلى حقيبة “دسمة” فبقي خارج الحكومة ويتولى حاليا رئاسة كتل الائتلاف ورئاسة لجنة الخارجية والأمن البرلمانية. ولم يشفع لأي د ديختر ماضيه العسكري ورئاسته لهجاز المخابرات العامة “الشايك”، فبقي من دون أية مسؤولية وزارية ولا حتى برلمانية.

دوافع الاحتفاظ بالحقائب

كما ذكر، فإن نتنياهو يحتفظ بالحقائب الوزارية الأربع، وليس صدفة أن نتنياهو يسعى للسيطرة عليها، فورا كل واحدة أسبابها، وقد يتخلى نتنياهو عن كل واحدة منها، بعد أن ينجز الهدف المقصود، ولكن ربما قد يضطر لاحقا لأن يتخلى عن واحدة أو أكثر قبل انجازه المهمة، إذا ما نشأت أزمة ائتلافية، أو في حال موافقة إحدى كتل المعارضة على الانضمام إلى الحكومة.

وقد تولى نتنياهو حقيبة الخارجية منذ اليوم الأول لحكومته الحالية، لأنه كان قد خصص هذه الحقيبة، خلال المفاوضات الائتلافية، لشمص فيغدور ليرزمان، زعيم حزب “يسرائيل بيتينو”، إلا أن الأخير رفض الانضمام للحكومة، وظاهريا بسبب الاتفاقيات الائتلافية مع كتلتَي الحريديم “يهود هتوراة” و”شاس”. ولكن

عرض خطة «جدعون» المتعددة السنوات للجيش الإسرائيلي:

زيادة كبيرة في ميزانيات القوات البرية وإنشاء ذراع «ساير» تابع لهيئة الأركان العامة!

انتهت الأسبوع الماضي ورشة عمل هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي عقدت على مدار يومين في قاعدة سلاح الجو «رامون». وتم في ختامها عرض خطة «جدعون» المتعددة السنوات للجيش الإسرائيلي.

وتشمل هذه الخطة، التي سيتم اعتمادها للسنوات الخمس القادمة، تقليصات واسعة النطاق في تشكيلات غير مقاتلة، وتعزيز القوات البرية ومنظومة «الساير»، وتغييرات تنظيمية لافتة، كما تشمل تغييرا حاسما في نموذج الخدمة في الجيش الدائم.

وتتضمن الخطة، بحسب ما نشر في وسائل إعلام إسرائيلية، تقليص عدد قيادات الجيش بنسب تراوح بين ٦% و٩%.

وسيجري تقليص وحدات سلاح الترتيب والحماية العسكرية بنسبة ٢٥%، وستقلص وحدة مقتفي الأثر بنسبة مماثلة.

وسوف تلغى ٣٠٠ وظيفة سائق في الجيش الدائم.

وستلغى كذلك منطقة قيادة الجبهة الداخلية، وستفك قيادة لواء إقليمي في القيادة الجنوبية للجيش الإسرائيلي (لواء هعربا).

أما الفرقة ١٦٢ الخاضعة حاليا لقيادة المنطقة العسكرية الوسطى، وسيتم وضعها تحت إمرة قيادة المنطقة العسكرية الجنوبية، وستصبح الفرقة ١٦٢ مسؤولة عن لواء «غفعاتي».

وقالت بعض وسائل الإعلام إن التوفير الذي ستحققه إجراءات

التقليص هذه سيخصص من أجل إنشاء ذراع «الساير» على أن يكون قائد هذا الذراع برتبة لواء أسوة بسلاح الجو والبحر، ومن أجل تعزيز سلاح البر في مختلف أوجه بناء القوة- التدريب، التزود بعتاد وأسلحة، وتطوير وسائل قتالية. ومنذ العام الحالي سوف تحول ميزانية إضافية تبلغ ٨٠٠ مليون شيكل إلى سلاح البر. وفي إطار جهود تعزيز القوات البرية، سوف تنقل وحدات صيانة من شعبة التكنولوجيا والدعم اللوجستي إلى مقرات سلاح البر.

وقال محللون عسكريون إن خطة «جدعون» تبنى أيضا بإحداث ثورة في كل ما يتعلق بالخدمة في الجيش الدائم، فعدد أفراد الجيش الدائم الذي يبلغ حاليا ما يقارب ٤٥ ألفا، سينخفض إلى نحو ٤٠ ألفا بحلول نهاية العام القادم. لكن عملية التغيير الأهم هي وضع نموذج جديد للخدمة في الجيش الدائم، مختلف كلياً عن النموذج الذي اقترحتته اللجنة التي يرأسها اللواء احتياط يوحنا لوكر.

فقد توصلا في الجيش الإسرائيلي إلى استنتاج أن قرار رفع سن التقاعد تدريجياً الذي استحدثت بضغط من وزارة المالية، قد يتسبب بضرر يفوق الفائدة المتوخاة منه. وبحسب ما قاله ضابط كبير، «فإن تحويل الجيش إلى جيش متقدم في السن يكلف مالا أكثر ويؤدي إلى نتائج أسوأ». وبناء عليه، أعطى رئيس هيئة الأركان العامة غادي أيزنكوت توجيهات بخفض سن التقاعد، وكل من يصل إلى جيل

التسريح سيحصل على معاش تقاعدي، وليس فقط قادة تشكيلات قتالية برتبة مقدم فما فوق مثلما اقترح لوكر.

وبموجب الخطة المقترحة، سوف يعتمد الجيش الإسرائيلي «بوابتين للخروج» (القصد مخرجين للتسريح)- الأولى في عمر ٢٨ عاماً، والثانية في عمر ٣٥ عاماً. ومن لا يتوقع له الجيش استمرار الخدمة في صفوفه فإنه يخلع زيه العسكري. ومن يتجاوز مخرج التسريح الثاني يبقى حتى سن التقاعد.

وأشارت وسائل إعلام إلى أن معظم هذه التغييرات المقترحة في الخطة حصلت على موافقة ثلاثة ضباط كبار، جميعهم من خريجي سلاح الجو: رئيس شعبة التخطيط السابق نمرود شيفر، وبديله الجديد عيمكان نوركين، ورئيس شعبة القوى البشرية حاي طوبولانسكي. وهؤلاء بلوروا ليس فقط إجراءات التقليص وإنما أيضاً المسار الجديد للجيش الدائم، الذي يبدو أكثر توازناً وملاءمة من مقترح اللواء لوكر.

وتتعلق إحدى توصيات رئيس هيئة الأركان العامة بإذاعة الجيش الإسرائيلي («غالي تساهل»).

ومثلما كشفت سابقاً جريدة «يديعوت أحرونوت»، فإن أيزنكوت مهتم بإخراج الإذاعة من صفوف الجيش. وبحسب قول ضابط كبير، «فإن دور الوسيلة الإعلامية هو أن تنتقد الجيش لا أن تكون جزءاً

منه». وأكد الضابط المذكور أن الأمر لا يتعلق بإغلاق إذاعة «غالي تساهل»، وإنما بوضعها تحت مسؤولية هيئة خارجية، ومن بين الإمكانيات المطروحة هناك وزارة الدفاع.

وأضافت «يديعوت أحرونوت» أنه عندما عرض على أيزنكوت منصب رئيس هيئة الأركان العامة لأول مرة قبل نحو خمسة أعوام، رفضه تحت ذريعة أن بني غانتس مناسب أكثر لهذا المنصب.

وبرأيها أراد أيزنكوت أن يصل إلى كرسي رئاسة الأركان ناضجا وجاهزا، بعد أن يكون قد أحاط بجميع المكونات المطلوبة للجيش الإسرائيلي في الحقبة الحالية، مع القدرة على حشد تأييد جنرالات الجيش لتغييرات بعيدة المدى كالتي اقترحت، وهذه لم يتقبلها جميع الجنرالات بسهولة، لا بل تطلب المساس بالحماية العسكرية وبشعبة الترتيب وإبذاعة «غالي تساهل». الكثير من الشجاعة، على حد قول الصحفية.

وأشارت إلى أن وزير الدفاع موشيه يعلون يؤيد معظم هذه القرارات، لكن يوجد تباين في الرأي بين يعلون ورئيس الأركان بخصوص إذاعة «غالي تساهل»، إنما من غير المؤكد أن ينال يعلون هذه المرة تأييد الجمهور وبالتأكيد لن ينال تفهم الجيش بالاحتفاظ بمحطة إذاعة فقدت منذ فترة طويلة مسوغها العسكري في وقت يتم فيه إغلاق أو تقليص وحدات عسكرية.

تقديرات إسرائيلية جديدة:

حزب الله بات يمتلك ١٥٠ ألف صاروخ وطائرات من دون طيار معدة أيضا للهجوم!

تقارير وتحليلات: الروح الأمنية الهجومية السائدة لدى أصحاب القرار في إسرائيل والبنية السياسية القائمة تمنعان التركيز على تحسين جهوزية الجبهة المدنية:

بعدها جرى الإعلان الأسبوع الماضي عن غارة جوية إسرائيلية بالقرب من مطار دمشق الدولي استهدفت بحسب ما قيل شحنة سلاح معدة لحزب الله في لبنان. قدرت مصادر أمنية إسرائيلية أن هذا الحزب يحاول زيادة ترسانته من الأسلحة الدقيقة والنوعية من إنتاج الصناعات العسكرية الإيرانية.

وبعدما كانت إسرائيل تقدر امتلاك حزب الله لحوالي ١٢٠ ألف صاروخ، صارت مؤخرا تتحدث عن امتلاكه ١٥٠ ألف صاروخ، فضلا عن طائرات من دون طيار.

وتحاول إسرائيل القول طوال الوقت إن إيران، وبعدها أبرمت الاتفاق النووي مع القوى العظمى، صارت أكثر حرية من الناحية الاقتصادية لزيادة شحناتها من الأسلحة الدقيقة لحزب الله، خاصة من الأنواع القادرة على ضرب أهداف إستراتيجية وبنى تحتية ومواقع للجيش الإسرائيلي بدقة أكبر.

وأشار المراسل العسكري لموقع «والا» أمير بوجوبت إلى أن إيران صارت ترسل بشكل متزايد شحنات أسلحة أكبر إلى مطار دمشق، ومن هناك تنقل بشاحنات إلى مناطق تحت سيطرة حزب الله.

وقال إن إيران كانت في الماضي أكثر حذرا في نقل هذه الأسلحة إلى مطار دمشق وقواعد سلاح الجو السوري، لكنها صارت حاليا تشعر بحرية أكبر في إرسال الشحنات وتسيير القوافل.

من ناحية أخرى، كتب محلل الشؤون العربية لموقع «والا» آفي سسكاروف أن التدهيرات في إسرائيل تتحدث عن امتلاك ١٥٠ ألف صاروخ معظمها ذو مدى قصير لكن بعضها بعيد المدى، وأوضح أنه برغم وجود آلاف من مقاتلي حزب الله يقاتلون في سورية منذ أكثر من ثلاثة أعوام، وخسارة الحزب العديد من مقاتليه وقادته، إلا أنه لم يوقف أبدا طوال هذه الفترة جهود للتزود بأسلحة لاستخدامها ضد إسرائيل وليس في سورية. وأشار إلى أن حزب الله يواصل تخزين صواريخ متوسط المدى يجلبها من سورية، ويجلب صواريخ بعيدة المدى من إيران.

وكتب سسكاروف أن حزب الله أنشأ أسطولا من الطائرات من دون طيار المعدة ليس لجمع المعلومات الاستخباراتية فقط وإنما أيضا للهجوم.

وأضاف أن حزب الله يواصل جهوده لامتلاك صواريخ أرض جو من طراز «سام ١٧» و«سام ٢٢»، فضلا عن صواريخ أرض-بحر من طراز «ياخونت». وأشار إلى أن حزب الله، وفي ضوء الحرب الأهلية السورية والغارات الإسرائيلية، فهم أن عليه التزود بمثل هذه الأسلحة.

وبرغم ما أعلن من غارات على شحنات معدة لحزب الله في سورية فإن التقدير الشائع في إسرائيل هو أن الحزب غير معني بمواجهة حربية مع إسرائيل في هذا الوقت. وبحسب سسكاروف فإنه بالرغم من وجود شعور بالثقة لدى قيادة حزب الله بأن التدخل الروسي في سورية والاتفاق النووي مع إيران سيؤديان إلى زيادة المساعدات الإيرانية له، إلا أن أفعاله تظهر أنه لا يبحث عن التصعيد ضد إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك فإنه يحرض على عدم تصعيد النزاع الداخلي في لبنان.

وكانت أنباء سورية تحدثت عن غارات إسرائيلية مطلع الأسبوع الماضي على جبال القلمون قبل إنها تحوي مخازن صواريخ «سكود» تابعة للواء ١٥٥ في الجيش السوري. وبعد ذلك جرت الغارة الأخيرة بالقرب من مطار دمشق الدولي.

وترفض إسرائيل الإقرار بقيامها بغارات على سورية وتترك غموضا كبيرا يحيط بهذه المسألة، بل إن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون قال في تعليق على إحدى الغارات إن «إسرائيل خطوط حمراء، مثل انتهاك سيادتنا في هضبة الجولان ونقل أسلحة متطورة وسلاح كيميائي لمنظمات إرهابية مثل حزب الله». ومع ذلك حاول إبعاد التهمة عن إسرائيل قائلا: «إنهم دوما يتهموننا... ونحن لا نتدخل في الشؤون الداخلية لسورية في الحرب الأهلية الفتاكة الجارية هناك، من جهة أخرى، لدينا مصالح ونحن نحافظ على الظروف الحمر وعلى حريتنا في العمل».

وقبل نشر هذه التقديرات، شهدت إسرائيل جدلا واسع النطاق حول موضوع جهوزية الجبهة الداخلية المدنية لأي مواجهة عسكرية مقبلة أو لحالات طوارئ أخرى.

فقد أصدر مراقب الدولة الإسرائيلية، القاضي المتقاعد يوسف شبيرا، في شهر أيلول الماضي، تقريرا حول جهوزية

إسرائيل لحالات الطوارئ، مثل الحروب والكوارث الطبيعية والحرائق، تبين منه وجود خلل وتصميم كبير من جانب السلطات المختصة في هذا المجال.

وعلميا أكد التقرير إن إسرائيل ليست مستعدة لمواجهة حالة طوارئ كبيرة، وأن جهوزية الجبهة المدنية الإسرائيلية لحالات الطوارئ أدنى كثيرا من المستوى المطلوب.

وقال المراقب في التقرير إنه لا يوجد في إسرائيل حتى الآن نظام تشريعي لتركيز كافة المواضيع المتعلقة بالاعتناء بالجبهة الداخلية في فترات الطوارئ، ولتوضيح التدرج الصلاحيات ومجالات المسؤولية لكل واحدة من الوزارات والهيئات التي تعنى بشؤون الجبهة الداخلية في فترات الطوارئ.

ووجه المراقب رسالة مباشرة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وكتب في التقرير أنه «ينبغي النظر إلى استمرار الوضع الحالي، حيث ينقص تنظيم تشريعي شامل، على أنه خلل خطير». وشدد مكتب مراقب الدولة مجددا على أنه «ينبغي الامتناع عن التأخر أكثر في هذا الموضوع الهام، الذي يشكل عنصرا هاما في تطبيق القدرة التنظيمية للاعتناء بالجبهة الداخلية، وجدير برئيس الحكومة أن يوعز لجميع الجهات ذات العلاقة بدفع ذلك لم تتقدم العناية بما هو مطلوب، وحق الوقت لوضع حلول لها».

وأضاف المراقب أنه «ما زالت هناك عيوب وفجوات كثيرة في قدرة الهيئات ذات العلاقة على تجهيز الجبهة الداخلية لأحداث طارئة، وغالبيتها معروف منذ سنوات طويلة، وبرغم ذلك لم تتقدم العناية بما هو مطلوب، وحق الوقت لوضع حلول لها».

إخفاقات مزمنة

وينتقد هذا التقرير الجديد، كتقارير أخرى عديدة سبقته حول الموضوع نفسه، الحكومة بسبب سلسلة طويلة من الإخفاقات الخطيرة، والتي تبدو مزمنة، في كل ما يتعلق بجهوزية إسرائيل لحالات الطوارئ، وأهمها:

مشاكل خطيرة في تنظيم وسير عملية العناية بالجبهة الداخلية على المستوى الوطني.

انعدام التنظيم التشريعي الشامل، من خلال سن قوانين للعناية بالجبهة الداخلية، ووصف التقرير هذا الإخفاق بأنه «خلل خطير».

عدم وجود صلاحية لدى أية هيئة من أجل فرض تعليمات وتوجيهات على السلطات المحلية تتعلق بالاستعداد لحالات الطوارئ.

عدم تحديد من هي الجهة المسؤولة عن العناية بالجبهة الداخلية أثناء حدوث حالة طوارئ.

وبرغم أن هذه الانتقادات طرحها مراقب الدولة الإسرائيلية في تقارير سابقة، إلا أن المراقب، مثله مثل خبراء عديدين في هذا المجال، شدد في التقرير الجديد على أن ذلك كله لم يحفز الحكومة والسلطات الأخرى، وخاصة السلطات المحلية، على الاعتناء بالجبهة الداخلية بصورة شاملة.

في هذا السياق، طرحت دراسة جديدة صادرة عن «معهد أبحاث الأمن القومي» في جامعة تل أبيب قبل أسبوعين، تساؤلا حول ما إذا كانت إسرائيل ما زالت غير جاهزة لحالة طوارئ بعد تسع سنوات على حرب لبنان الثانية.

واعترفت الدراسة أن الإجابة على هذا السؤال لها عدة أوجه. فمن جهة، طرأ تقدم على سلسلة من المواضيع التي «تحسن بصورة كبيرة القدرة الدفاعية أمام الصواريخ». وأشارت الدراسة إلى أن أبرزها هي «المنظومة الدفاعية الفعالة»، وخاصة منظومة «القبة الحديدية» المضادة للصواريخ القصيرة المدى ومنظومة «العصا السحرية» لاعتراض الصواريخ المتوسطة المدى، علما أن هذه المنظومة لم تدخل بعد حيز الاستخدام، لكن يتوقع أن تكون جاهزة للاستخدام في الفترة القريبة المقبلة.

وأشارت الدراسة إلى أنه خلال الحروب الأخيرة بين إسرائيل وحركة «حماس» في قطاع غزة، وخاصة في الحرب الأخيرة في صيف العام الماضي (عملية «الجرف الصامد»)، وفرت منظومة «القبة الحديدية» حماية تكاد تكون كاملة للتمجمات السكنية في إسرائيل.

بالرغم من ذلك، لفتت الدراسة إلى أن منظومة «القبة الحديدية» لن تكون ناجعة كالسابق، في حال نشوب حرب

حزب الله في حسابات إسرائيل، تهديد لا يزال قائما.

مع حزب الله، على خلفية توقعات بان حزب الله سيطلق كميات صواريخ أكبر وبشكل مكثف أكثر، من تلك التي أطلقها «حماس». إلى جانب أن مدى صواريخ حزب الله ودقتها في إصابة الأهداف ذات نوعية أعلى وأفضل.

ومصفت الدراسة ذلك بأن «التحدي سيكون في حينه «أخطر»، وقالت إن «المنظومة الدفاعية الفعالة لن تتمكن من توفير رد كامل، وخاصة في حال لم يتضاعف حجم القوة من أجل منح حماية معقولة لقواعد الجيش الإسرائيلي والبنى التحتية الحيوية وكذلك التجمعات السكانية».

ورات الدراسة أن ثمة تحسنا آخر طرأ، يتعلق بتوسيع عدد المناطق الخاضعة لمنظومة التحذير الأوتوماتيكية من الصواريخ التي يتم إطلاقها باتجاه إسرائيل، واعتبرت الدراسة أن ذلك «يسمح بوجود حياة عادية في ظل حالة طوارئ لمعظم المواطنين حتى أثناء شن هجمات صاروخية». كذلك أشارت الدراسة إلى تحسن آخر هو تشكيل منظومة ضباط ارتباط بين قيادة الجبهة الداخلية والسلطات المحلية «وهذا يعكس التغير الإدراكي لدى قيادة الجبهة الداخلية، والذي يوجه نفسه نحو مد السكان بمساعدة نشطة جدا في حالات الطوارئ».

الجهوزية المدنية

لكن الدراسة أضافت أنه «من الجهة الأخرى، ما زالت هناك فجوات نظامية كثيرة وهامة، تضع علامة لاستفهام حيال جدية التعامل مع الدفاع عن الجبهة المدنية. وأهمها المسألة التي لم تتم تسويتها بشأن الصلاحيات والمسؤولية عن إدارة الاستعداد المدني المسبق للطوارئ وتركيز الجهود في حالات الطوارئ».

وأضافت أنه «بالنسبة لمعظم السلطات المحلية، لا أساس توجد قدرة لدى وزارة الدفاع الإسرائيلية على فرض أي شيء على الوزارات الأخرى. والوضع ليس أقل خطورة في مجال جهوزية البنى التحتية الوطنية الهامة، مثل المجال البالغ الأهمية المتمثل بأمن جهاز الكهرباء».

وأوضحت الدراسة أنه «خلفا للجبهة العسكرية، المنظمة والمرتبطة نسبيا، لا يوجد للجبهة المدنية، الحساسة للغاية، صاحب بيت». وقد فشلت محاولات تنظيم هذا الموضوع من خلال سن قوانين، وإذا كان الوضع غير قابل للتحسن في المجال الدفاعي المدني، فإن الوضع أخطر بما لا يقاس في مجال

الجهوزية أمام كوارث الطبيعة، وخاصة الزلازل المدمرة، التي من دون استعداد فعال لها قد تكون أضرارها أخطر بكثير وجهود ترميم الأضرار قد تمتد طويلا وتكون مكلفة ومؤلمة».

وعن أسباب عدم عمل حكومات إسرائيل على تحسين جهوزية الجبهة الداخلية، رغم أن التقديرات في إسرائيل تتوقع حروبا مقبلة وحدثت أضرار خطيرة، إلى جانب توقع حدوث كوارث طبيعية ستؤدي إلى تعرض الكثيرين للأذى، قالت الدراسة إن هناك أسبابا عديدة لعدم وجود الجبهة المدنية على سلم الأولويات الوطني، وأكدت أن التغيير في هذا الاتجاه يمكن حدوثه من خلال إجراء نقاش عام حوله.

أحد أسباب إهمال الجبهة الداخلية متعلق، وفقا للدراسة، «بالحرج الأمنية الإسرائيلية، التي تمنح أفضلية واضحة للتهديدات العسكرية على مخاطر الطبيعة، وتفضل توفير رد في المستوى الهجومي، بينما توفير الرد في المستوى الدفاعي والحماية بطيء للغاية».

وقالت الدراسة إن أحد التعبيرات البارزة عن ذلك برز في الماضي عندما عارض الجيش الإسرائيلي بناء قوة دفاعية فعالة، «ويوجد صدى آتي لهذا التوجه في وثيقة إستراتيجية الجيش الإسرائيلي التي أصدرها مؤخرا رئيس هيئة أركان الجيش (غادي أيزنكوت)، وكذلك في الأفضلية الواضحة الممنوحة، مثلما كان الوضع في المواجهات التناسبية (أي الحروب بين جيوش الدول)، لشراء السلاح والعتاد العسكري وبناء القوة الهجومية».

ولفتت الدراسة إلى أن «المدرسة الرائدة في جهاز الأمن ما زالت تعتبر أن القدرات الهجومية هي التي ستوفر الرد المناسب للتحدي، وأنها ستعزز بعد الردع وإذا ما تبعد فإنها ستزيل التهديد. هكذا يسوف الرد للجبهة الداخلية الإسرائيلي، التي يتوقع أن تبدي مناعة»، بانتظار الاجتياح البري وتفعيل مكثف لقوة نيران الجيش الإسرائيلي، حتى القضاء على التحدي الصاروخي».

لأن الدراسة أشارت إلى أن الإشكاليات التي تم اكتشافها مرة تلو الأخرى في ممارسة الاجتياح البري الهجومي لم تقوض الأفضلية الواضحة التي منحت لها. وكانت تؤخر التطرق المناسب إلى البعد الدفاعي المطلوب. لكن الأمر غير الكافي الذي جرى تنفيذه في المجال الأمني، لا يزال بالغا جدا قياسا بالقليل الذي تم تنفيذه في مجال الاستعداد للكوارث الطبيعية، التي وأشارت الدراسة إلى وجود تفسير آخر لعدم الاهتمام بجهوزية الجبهة المدنية، وهو موجود في المجال السياسي - السلطوي. «إن المبنى الائتلافي في إسرائيل يمنح كل وزير



(أب)

مسؤولية في مجاله، ومن هنا فإنه ثمة صعوبة في دفع عزيمة متعددة الأبعاد، كما هو مطلوب من أجل الاستعداد العملي والمدني المناسب في الجبهة الداخلية. وحتى التعاون المطلوب بين وزارتي الدفاع والأمن الداخلي وبين الجيش والشرطة وباقي أجهزة الرد الأولى لا يزال بعيدا عن الوضع الأمثل».

ضعف السلطات المحلية

إضافة إلى ذلك «هناك ضعف بنيوي ومالي وسياسي في غالبية السلطات المحلية، التي يأمل القسم الأكبر من رؤسائها بان يتجاوزته الحدث القادم، الحرب أو الكارثة الطبيعية، أو بالا يحدث خلال ولايته، وهذا الأمر ينشئ أيضا حاجزا جهازيا ملحوظا أمام دفع عملية الاستعداد لحالات الطوارئ».

وقالت الدراسة إنه بصورة عامة، فإن الاستعداد لحالات الطوارئ تحظى في إسرائيل، في غالب الأحيان، بمعالجة موضعية وغير مترابطة، في ظل غياب غلاف نظري متق عليه. «وصراع القوى المتواصل بين الجهات السياسية والبيروقراطية يحتل مكانا مركزيا ويصعب تركيز الانتباه على إحداث قفزة، تضع الاستعداد لحالات الطوارئ في مكانها المناسب».

ولفتت الدراسة إلى أنه إضافة إلى كل ما تقدم، هناك «انعدام معرفة وإدراك لدى الجمهور الواسع حيال المخاطر الكامنة بالأساس في مجال الكوارث الطبيعية عامة والزلازل خاصة، إلى جانب الشعور السائد بان «هذا الأمر لن يحدث لي» وأن الاستعداد لحالات الطوارئ هو مشكلة السلطات وبالإمكان دائما اختلاق رد عليها».

وفقا للدراسة فإن هذا الشعور تعزز في السنوات الأخيرة في أعقاب نجاحات «منظومة الدفاع الفعالة»، وأن الشعور هو «إذا كنا محميين، فإنه لا توجد مشكلة حقيقية ولذلك لا توجد حاجة إلى جهوزية مسبقة ولا مكان لممارسة ضغوط على الحكومة من أجل دفع الاستعداد لحالات الطوارئ في سلم الأولويات الوطنية».

وخلصت الدراسة إلى أن «إحداث تغيير إدراكي وحده، لدى الجمهور والحكومة والجيش والسلطات المحلية، من شأنه أن يضع موضوع الاستعداد لحالات الطوارئ في مكانه المناسب. والإمكانية الأخرى، هي طبعنا انتظار كارثة كبيرة يسقط من جرائها ضحايا وتتسبب بأضرار هائلة... وعندما فقط سيتم البدء باستخلاص الدروس وإحداث تغيير في صور الجهوزية. وهذا هو ما حدث في دول قوية أخرى».

”المشهد“ الاقتصادي

موجز اقتصادي

ارتفاع في نسبة انخراط الحريديم في سوق العمل

قال تقرير جديد لسلطة التشغيل الإسرائيلية إن معطيات الربع الثالث من الجاري، أظهرت ارتفاعا متواصلا لنسبة انخراط الرجال المتدينين المرتمزين ”الحريديم“ في سوق العمل، من نسبة ٣٣٪ في العام ٢٠٠٥ إلى ٤٣٪ في العام ٢٠١٣، إلى نسبة ٤٩٪ في الربع الثالث من العام الجاري، إلا أن هذه النسبة ما تزال بعيدة عن نسبة ٦٣٪ التي وضعتها الحكومة لتحقيقها حتى العام ٢٠٢٠.

ويمتنع رجال الحريديم عن الانخراط في سوق العمل، من منطلقات دينية، وهم بغالبيتهم يفضلون البقاء في المعاهد الدينية وتلقي مخصصات، بخلاف عن نسائهم اللاتي يخترطن في سوق العمل بنسبة أعلى بكثير، ويابتت تتجاوز ٥٣٪. إلا أنه بموجب تقارير سابقة، فإن نسبة أخرى من رجال الحريديم يخترطون في سوق العمل غير المسجل، أو في قطاع ما يسمى ”الاقتصاد الأسود“، الغائب عن السجلات المالية الرسمية، وخاصة الضرائب. وحسب تلك التقارير فإنه في مجتمع الحريديم المغلق على نفسه يدور اقتصاد داخلي يقدر بمليارات الدولارات سنويا، وفي قسمه الأكبر يتركز في معاهد خاصة، وتقديم خدمات دينية، ومشاريع اقتصادية صغيرة.

وتسعى المؤسسة الإسرائيلية دائما إلى فتح مجتمع ”الحريديم“ على الاقتصاد، وكانت الحكومة السابقة برئاسة بنيامين نتنياهو قد قلصت الميزانيات التي يتلقاها الحريديم ومعاهدم الدينية، إضافة إلى فرض الخدمة العسكرية الإلزامية تدريجيا على شبانهم، إلا أن الحكومة الحالية، التي عادت كتلتا الحريديم لتكونا شريكتين فيها، أفت كل التقلصات في الميزانيات، وأضافت عليها. في حين من المتوقع أن يصوت الكنيست في الأسابيع المقبلة على قانون جديد يفرغ قانون التجنيد الإلزامي على الحريديم من مضمونه.

كما أشار تقرير سلطة التشغيل ذاته إلى ارتفاع أيضا في نسبة انخراط العرب في سوق العمل، إذ ارتفعت النسبة من ٧٦٫٤٪ حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٤، إلى نسبة ٧٨٪ حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري، وكانت نسبة انخراط الرجال العرب في سوق العمل قبل خمس سنوات ٧٢٪. وتبقى هذه نسبة عامة، لأن نسبة انخراط العرب في جبل مكره قريبة من نسبة انخراط اليهود، ولكن بسبب فقدان المؤهلات المهنية، والاضطرار للعمل في أعمال قاسية تحتاج لجهد جسدي، فإن العاملين العرب يضطرون للتوقف في جبل قبل سن التقاعد بسنوات.

كذلك يشير التقرير ذاته إلى أن نسبة انخراط النساء العربيات ارتفع من ٢٨٪ في العام ٢٠١٠، إلى نسبة ٣٣٪ في العام الجاري، والنساء العربيات هن الشريحة الأكثر ظلما إذا أنهن مرحومات من فرص العمل الملائمة، الغائبة عن تجمعاتهن السكنية.

انخفاض بنسبة ١٣٪ في مشتريات الشهر الماضي

قال استطلاع لشركة الأبحاث الاقتصادية ”رايس“ التي تتابع الحركة التجارية في شريحة من ٣٢٠ متجر كبير، إن مبيعات الشهر الماضي تشيرين الأول، تراجعت بنسبة ١٣٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، رغم أنه شهر موسم المبيعات الشتوية، وحسب الشركة فإن هذا يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية، واندلاع الهبة الفلسطينية، كذلك انعكست الهبة الفلسطينية على قطاع السياحة، إذ تراجع أعداد السياح في الشهر الماضي تشيرين الأول بنسبة ١٤٪، عدا الـ ٢٥٪ من حجوزات الشتاء المقبل.

ويقول التقرير إن الانخفاض في المبيعات في الأسابيع الثلاثة الأولى من الشهر ذاته أكبر بكثير، إلا أن الأجواء الصاعقة التي شهدها البلاد في الأسبوع الأخير من الشهر، رفعت المبيعات بنسبة ٩٪، لتلخص حجم انخفاض المبيعات الحاصل.

وكما ذكر، فقد انعكست الأوضاع الأمنية على قطاع السياحة، وقال مكتب الإحصاء المركزي إنه في الشهر الماضي تشيرين الأول، وصل إلى إسرائيل ١٢٠ ألف سائح، وهو انخفاض بنسبة ١٤٪ في أعداد السياح مقارنة مع نفس الشهر من العام ٢٠١٣، ولكنه في ذات الوقت ارتفاع بنسبة ٥٪ عما كان في ذات الشهر من العام الماضي ٢٠١٤، الذي شهد تراجعا حادا في السياحة إثر الحرب على قطاع غزة في صيف ذلك العام.

وفي المجمل، قال مكتب الإحصاء المركزي إن السياحة تراجعت في الشهرين الماضيين بنسبة ٧٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام ٢٠١٣، ولكنها كانت أعلى بنسبة ١٣٪ من نفس الفترة في العام الماضي ٢٠١٤.

وكان اتحاد وكلاء السياحة الإسرائيلي قد أعلن في مطلع الشهر الحالي، عن أن ٢٥٪ من الحجوزات السياحية القادمة في موسم الشتاء المقبل، قد أُلغيت بفعل تدهور الأوضاع الأمنية، وهذا التراجع يأتي أيضا في ظل تراجع أعداد السياح إلى إسرائيل، منذ الحرب الأخيرة على قطاع غزة في صيف العام الماضي ٢٠١٤.

وقال مدير اتحاد وكلاء السياحة إن ”الاتحاد“ يعمل حاليا على اقناع أولئك الذين لم يحسموا أمرهم بعد، ويفكرون بالبقاء في الحجوزات، وحسب ما ورد فإن هذه الإحصائيات التي يعرضها مدير ”الاتحاد“ تتعلق بحجوزات المجموعات السياحية، وهي لا تشمل السياحة الفردية، أو غير المنظمة، فهؤلاء يصعب حصرهم مسبقا، وتنعكس حركتهم في الإحصائيات النهائية لكل فترة محددة.

وقالت صحيفة ”ذي ماركر“ إن الهبة الفلسطينية قلبت كل التوقعات للسياحة في العام الجاري، بعد أن شهدت السياحة في العام الماضي انخفاضا كبيرا جدا بسبب الحرب على غزة، وحتى اندلاع الهبة كانت مؤشرات السياحة إلى إسرائيل تشير ”أجواء التفاؤل“، ولكن هذه الأجواء انقلبت في الأسابيع الأخيرة.

أعلنت سلطة الضرائب الإسرائيلية أن جباية الضرائب في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري سجلت ذروة غير مسبوقه وبلغ حجمها ٢٢٧ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٥٩ مليار دولار، وهذا يعني ارتفاعا بنسبة ٧٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، في حين عرضت منظمة التعاون OECD توقعاتها للنمو الاقتصادي الإسرائيلي للعامين الجاري والمقبل، ٢٥ر٥٪ و٣٫٦٪. كما أعلن مكتب الإحصاء المركزي عن انخفاض الصادرات الإسرائيلية بنسبة ٨٪، وارتفاع الاستيراد بنسبة ١٧٪.

وحسب تقرير سلطة الضرائب، فإن حجم الضرائب التي تمت جبايتها في الأشهر العشرة الأولى بلغ ٢٢٧٫٢ مليار شيكل، إلا أن نسبة ارتفاع الضرائب في شهر تشرين الأول الماضي بلغت ٣٫٩٪ مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، بينما ارتفعت الضرائب بنسبة أعلى ٧٫٥٪ مقارنة مع الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي، وقد يكون ساهم في انخفاض نسبة الارتفاع في الشهر الماضي، تخفيض ضريبة المشتريات من ١٨٪ إلى ١٧٪. كما باتت قائمة اليوم.

وقالت وزارة المالية إن العجز في الموازنة العامة في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام، كان أقل بكثير مما هو مخطط له، إذ ٧٫٤ مليار شيكل (١٫٩ مليار دولار)، مقابل ١٣٫١ مليار شيكل (٣٫٣٧ مليار دولار) في الأشهر العشرة الأولى من العام الماضي ٢٠١٤. كما أن العجز الحاصل في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام، ما يزال بعيدا جدا عن العجز المخطط لكل

العام ٢٠١٥، حوالي ٣٫١ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٨٫١ مليار دولار. ومن المتوقع أن تشرع الحكومة حتى نهاية العام الجاري، في صرف ميزانيات على حساب ميزانيات العام المقبل، كي تصل إلى العجز المخطط، في حين من المتوقع أن تلتهم وزارة الدفاع الفائض الحاصل في خزينة الضرائب، رغم أن مسؤولي وزارة المالية يطالبون بتحويل القسم الأكبر من الفائض لتقليص الدين العام.

وعلى صعيد تقديرات النمو للعامين الجاري ٢٠١٥ والمقبل ٢٠١٦، فقد عرضت منظمة التعاون للدول المتطورة OECD توقعاتها للنمو الاقتصادي الإسرائيلي للعامين الجاري والمقبل، وجاءت شبيهة إلى درجة التطابق مع توقعات المؤسسات الإسرائيلية، إذ قالت المنظمة إن نمو هذا العام سيبلغ ٢٫٥٪، وهي النسبة الأدنى منذ العام ٢٠٠٩، وفي العام المقبل سيرتفع النمو إلى نسبة ٣٫٢٪. كما قالت المنظمة إن البطالة في إسرائيل ستبقى تراوح عند نسبتها الحالية حتى العام ٢٠١٧.

وحسب OECD فإن ما سيرفع النمو الاقتصادي نسبيا في العام المقبل، بقاء نسبة البطالة منخفضة، وارتفاع إضافي للحد الأدنى من الأجر، ما سيزيد من القوة الشرائية لدى الشرائح الفقيرة، خاصة في ظل تراجع الأسعار، وانخفاض معدلات التضخم، التي ما تزال ”سلبية“.

وكان مكتب الإحصاء المركزي قد أعلنت في الشهر الماضي عن خفض

معطيات اقتصادية اسرائيلية ارتفاع في جباية الضرائب وتراجع الصادرات والنمو عند أدنى مستوياته

***حجم الضرائب بلغ ذروة غير مسبوقه- ٢٢٧ مليار شيكل خلال ١٠ أشهر (٥٩ مليار دولار)*الصادرات تتراجع**

بنسبة ٨٪ * OECD تنضم إلى التوقعات المنخفضة للنمو الاقتصادي في العام الجاري- ٢٫٥٪*

توقعاته للنمو الاقتصادي للعام الجاري، أسوة بما أقدمت عليه وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي. ويسرى مكتب الإحصاء أن النمو لن يتعدى نسبة ٢٫٥٪. وكان بنك إسرائيل قد خفض توقعاته للنمو في العام الجاري ٢٠١٥، من ٣٪ حسب التوقعات السابقة، إلى ٢٫٦٪ حاليا، وهي النسبة التي توقعتها وزارة المالية الإسرائيلية أيضا. كما خفض البنك توقعاته للنمو في العام المقبل ٢٠١٦ من ٣٫٧٪ حسب التوقعات السابقة، إلى ٣٫٢٪ حاليا. وجاء هذا التخفيض على ضوء معدلات النمو المنخفضة كليا في الربعين الأول والثاني من العام الجاري، وتوقعات بأن ينخفض النمو إلى نسبة ٢٫٥٪.

إلى ذلك فقد قال مكتب الإحصاء المركزي إن الصادرات الإسرائيلية انخفضت في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري بنسبة ٨٪، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٤، في حين سجل الاستيراد في نفس الفترة ارتفاعا بنسبة ١٫٧٪، وكان من المفترض أن يسجل ارتفاع الاستيراد نسبة عالية، إلا أن انخفاض أسعار النفط في العالم لجم نسبة الزيادة.

والانخفاض الأبرز في الصادرات كان في الصادرات الصناعية، التي هي في وتيرة انخفاض منذ نهاية العام ٢٠١٣، إلا أن هذه الصادرات شهدت في الربع الثالث من العام الجاري ارتفاعا، ما لجم وتيرة انخفاض إجمالي الصادرات في هذا العام.

ارتفاع ديون العائلات والأفراد بـ٤٫٢٪ لتصل إلى نحو ١١٧ مليار دولار!

جاري، ”مينوس“، ويمتج البنك صاحب الحساب، إن كان لفرد أو لزوجين، اعتمادا جاريا، بموجب حجم الراتب الشهري، والمداخيل الأخرى، ويقدر الضمانات الأخرى التي لدى صاحب الحساب.

وقال مراقب الدولة العام، في تقريره الصادر في نهاية الشهر الماضي، تشيرين الأول، إن حجم ديون العائلات والأفراد وصل إلى مستوى مقلق، وإنه لا بنك إسرائيل المركزي ولا وزارة المالية يتعاملان مع انعكاسات حجم هذه الديون على الاقتصاد العام، وحذر المراقب من أن التقارير التي تصدر تبعا عن حجم هذه الديون لا تعكس الواقع، كما أن الفصل بين الديون الجارية العادية والقروض الإسكانية ليس دقيقا.

كما حذر المراقب من أنه ليس لدى بنك إسرائيل معلومات كاملة عن ديون العائلات، عدا القروض الاسكانية، نظرا لتشعب مصادر الديون، من البنوك التجارية، ومن صناديق التقاعد، ومن الشركات الخاصة، التي تنتعش في السنوات الأخيرة، فهذه التي تعرض قروضا بفوائد عالية جدا هي الملاذ الأخير للذين ترفض البنوك تقديم قروض واعتمادات مالية لهم بسبب أوضاعهم الاقتصادية المتضعضعة.

الدعم الأميركي لن يحل مشكلة ميزانية الأمن الإسرائيلية!

الأميركية دعما عسكريا لإسرائيل بقيمة ٢٠٫٥ مليار دولار، وهذا أكثر من نصف إجمال الدعم العسكري الأمريكي لكل دول العالم، إضافة إلى هذا، فإن الولايات المتحدة قدمت لإسرائيل دعما بقيمة ٣ مليارات دولار لتطوير معدات وأجهزة دفاعية ضد الصواريخ، وهذا يشمل مشروع ”القبة الحديدية“ وصاروخ ”حيثس ٣“، وحسب أقواله، فإنه بموجب أوامر صادرة عنه، فقد حصلت إسرائيل على الأسلحة الأكثر تطورا في العالم، بما في ذلك طائرات الـ ٤٣٥، التي ستصل إلى إسرائيل ابتداء من العام المقبل ٢٠١٦، إضافة إلى طائرات لم تحصل عليها أية دولة أخرى في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من ذلك، يخطئ من يعتقد أن الولايات المتحدة صديقة إسرائيل زدت إسرائيل طيلة الوقت بالأسلحة، فقد فرضت على إسرائيل حظر بيع أسلحة منذ ”حرب التحرير“ (١٩٤٨)، واستمر الحظر لمدة ١٤ عاما. وفي العام ١٩٦٢ رفع الرئيس جون كينيدي الحظر على بيع إسرائيل صواريخ هوك، أرض جو، التي كانت تعزف في الولايات المتحدة عن أنها صواريخ دفاعية، ودفعت إسرائيل ثمنا كاملا عن تلك الصواريخ. وفي العام ١٩٦٥ باعت الولايات المتحدة إسرائيل الأسلحة الهجومية الأولى.

والدعم الأميركي السنوي لإسرائيل بقيمة ٣ مليارات دولار بدأ في العام ١٩٨٥ (قسم منه كان دعما اقتصاديا- الترجمة). واتفاق الدعم الحالي جرى توقيعه في العام ٢٠٠٧، ليسري من العام ٢٠٠٩ إلى العام ٢٠١٧، وبموجبه تتلقى إسرائيل دعما عسكريا سنويا بقيمة ٣ مليارات دولار، والآن تجري المحادثات لحزمة الدعم من العام ٢٠١٨ إلى العام ٢٠٢٨. وبلغ الدعم الأميركي لإسرائيل من العام ١٩٦٢ وحتى اليوم ١٢٠ مليار دولار، وهو ما يعادل نصف تريليون شيكل، ب قيمته اليوم، ومنذ العام ١٩٨٥ تحول الولايات المتحدة لإسرائيل بشكل ثابت ٣ مليارات دولار سنويا. وفي العام ١٩٧٧، بعد وقت قصير من انتخابه لرئاسة الوزراء، أعلن مناحيم بيغن، أنه سيتنازل عن الدعم الأميركي لإسرائيل. إلا أن المساعدات زادت في قسمين، ١٫٨ مليار دولار للأمن، و١٫٢ مليار دولار للمساعدات المدنية. وقد تنادى كل ساسة إسرائيل للتشويش على إعلان بيغن، ولكن ما حصل في حينه هو زيادة القسم العسكري على حساب القسم المدني.

وفي أعقاب الاتفاق إبان حكومة بنيامين نتنياهو الأولى ١٩٩٦-١٩٩٩ تحول الدعم كليا ليكون دعما عسكريا بقيمة ٣ مليارات دولار سنويا، وبموجب الاتفاق يحق لإسرائيل صرف ٢٧٪ من المساعدات الأميركية على شراء أسلحة ومعدات أميركية الصنع ما يضر بالصناعات الإسرائيلية. لكن مع السنتين ومع تراجع قيمة صرف الدولار أمام الشيكل، تراجعت قيمة المساعدات الأميركية.

(عن ”ذي ماركر“- ترجمة خاصة)

تتزايد باستمرار. وحسب تقرير آخر، فإن حجم القروض التي تحولت إلى دائرة الإجراءات القضائية بلغ ١٣٫٧ مليار دولار.

وكان تقرير بنك إسرائيل المركزي، الذي صدر قبل أسابيع قليلة، قد أشار إلى أن ديون العائلات والأفراد، بمعنى ليست ديون المشاريع الاقتصادية، قد ارتفعت بنسبة ٣٪ حتى النصف الأول من العام الجاري، لتصل إلى مستوى ١١٥ مليار دولار، مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي ٢٠١٤، وأن نحو ٨٠ مليار دولار منها هي قروض إسكانية. كما يشير البنك إلى أن الارتفاع الأعلى كان في القروض التي تم أخذها من صناديق التقاعد، إذ ارتفع حجم القروض هناك بنسبة ١٧٪، علما أن فوائد القروض هذه بالذات أعلى من نسب الفوائد في البنوك التجارية. في حين أن القروض من بطاقات الاعتماد بلغ حجمها منذ مطلع العام نحو ٣٣ مليار دولار، وهي أيضا فيها نسب حسم مسألة جدا، ويلجأ إليها الناس بعد أن يكون قد استنفدوا كل إمكانية للحصول على قروض عادية من البنوك التجارية، حسب حساباتهم الجارية. يذكر أن إسرائيل من الدول القليلة جدا في العالم التي تتبع نظاما في الحسابات البنكية الجارية يسمح بأن يكون الحساب مدينا كحساب

قال تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي إن ديون العائلات والأفراد في إسرائيل ارتفعت في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري، بنسبة ٤٫٢٪، ليصل إجمالي الديون إلى نحو ١١٧ مليار دولار، وحوالي ٦٨٪ منها قروض اسكانية.

وكان تقرير بنك إسرائيل الذي صدر قبل أسابيع قد تحدثت عن ارتفاع بنسبة ٣٪ لديون العائلات والأفراد، في النصف الأول من العام الجاري، ما يعني أن الديون في ارتفاع مستمر، وهو الأمر الذي حذر منه مراقب الدولة العام، في تقريره السنوي الصادر في نهاية الشهر الماضي تشيرين الأول.

وقال تقرير المكتب إن حجم الديون العام بلغ عند نهاية الشهر الماضي من العام الجاري ٥١ مليار شيكل (١١٧ مليار دولار تقريبا)، وهو ما يعني ارتفاعا بنسبة ٤٫٢٪.

ويشير التقرير إلى أن الديون، غير القروض الاسكانية، ارتفعت وحدها بنسبة ٥٫٥٪، والديون من خلال بطاقات الاعتماد ارتفعت وحدها بنسبة ٧٫٥٪. كما أشارت شركات استثمار إلى أن أعداد العائلات التي تتجه لشركات قروض، للحصول على قروض لتغطية العجز في البنوك،

بقلم: موطي بسوك

تمثل أحد المواضيع الأساسية التي طرحت في المحادثة بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو والرئيس الأميركي باراك أوباما في البيت الأبيض الأسبوع الماضي، في حزمة الدم الأمني التي يطالبها نتنياهو من مضيفه كتعويض عن صفقة الاتفاق النووي مع إيران.

والتقديرات السابقة اعتقدت أن نتنياهو سيطلب من مضيفه أجهزة ومعدات أسلحة هجومية جديدة- من بينها أجهزة كشف وإبادة تحصينات وملاجئ واتفاق تحت الأرض، ورفع مستوى التعاون الأميركي الإسرائيلي في مجالات الأمن والمخابرات، إلا أنه في المجمل طلب نتنياهو زيادة حجم المساعدات العسكرية الأميركية لإسرائيل من ٣ مليارات دولار سنويا، إلى ما بين ٤ مليارات وحتى ٥ مليارات دولار، في كل واحدة من السنوات المقبلة.

والدعم العسكري المالي الذي تحصل عليه إسرائيل من واشنطن،

أعلى من الدعم الأميركي الذي تقدمه إلى كل دولة أخرى في العالم. وتقريبا من المؤكد أنه إذا ما وعد أوباما إسرائيل بزيادة المساعدة، فإنها ستقدم في إطار الاتفاق الجديد، من العام ٢٠١٨ إلى العام ٢٠٢٨، لأن المباحثات حول هذا الدعم دائرة منذ زمن، ما في أجواء ايجابية، وليس من المستبعد أن يتم تقديم موعد بدء الاتفاق الجديد.

ولكن ليس واضحا إطلاقا ما إذا كان الدعم الأميركي لميزانية الأمن

في العام المقبل ٢٠١٦، هو ما تحتاجه إسرائيل حقيقة حاليا. ولربما أن العكس هو الصحيح: في ميزانية الأمن توجد سلسلة من المشاكل

البنوية، التي أشارت لها لجنة لوكر، وأولها الحجم الضخم لميزانية

التقاعد، وإعادة التأهيل في السنوات الأخيرة. وهذا الجانب يحتاج إلى

حل جذري. فمساعدة أميركية أكبر لميزانية الأمن لن تحل المشاكل،

على المدى البعيد.

من أين تصل ٦ مليارات

شيكلميزانية الأمن؟

حينما تتحدثت وزارة المالية عن ميزانية الأمن للعام المقبل ٢٠١٦، لا أكثر من ٥٦ مليار شيكل” (١٤٣) مليار دولار)، فإنها لا تقول للجمهور إن دافعي الضرائب الأميركيان، يمولون أمن إسرائيل بـ ٣ مليارات دولار سنويا، وهي ما تعادل ١٢ مليار شيكل. بمعنى أن حجم ميزانية الأمن، من ناحية دافعي الضرائب الإسرائيليين، هي ٤٤ مليار شيكل” فقط” (١٤٣) مليار دولار). وبناء عليه، فإن ميزانية الأمن من ناحية دافعي الضرائب الإسرائيليين، ليست الميزانية الأكبر في موازنة الدولة العامة، فهذه المرتبة المحترمة محفوظة لميزانية التعليم ٥٫٥ مليار شيكل (١٣) مليار دولار) في العام ٢٠١٦.

إلا أن وزارة الدفاع لا تكتفي بـ ٥٦ مليار شيكل، التي تخصصها لها

تغطية خاصة: صورة الأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية في القدس المحتلة

تقارير جديدة لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل:»

الميزانيات الطائلة المستثمرة في القدس الشرقية جاءت فقط لتحقيق هدف تعزيز «السيادة الإسرائيلية»!

ركزت «جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» في تقاريرها الأخيرة للعام الحالي ٢٠١٥ على إبراز الصورة القاتمة للأوضاع الاقتصادية- الاجتماعية في القدس الشرقية المحتلة.

وقال تقرير صدر عن هذه الجمعية قبل عدة أشهر، إن سكان القدس الشرقية يعيشون منذ نحو خمسة عقود تحت وطأة واقع متواصل بالغ الشدود والاستثنائية، فكل بعد في حياتهم متأثر بكونهم سكانًا لا مواطنين، يعيشون في منطقة محتلة ضُمت إلى دولة هم في صراع متواصل معها، وهذا الواقع الشاذ، الذي يصعب على الراثي من الخارج إدراكه، يقيي الفلسطينيين في القدس حل بلا قوة، ويبيحهم مُعرضين لانتهاكات جسيمة ومتواصلة.

وأضاف التقرير أنه لا يمكن حل هذه الوضعية الشاذة حلًا كاملًا إلا بواسطة تسوية سياسية متفق عليها، وإلى حين بلوغ هذا اليوم، وما دامت إسرائيل تواصل التمسك بموقفها المائل «إلى القدس الشرقية هي جزء من منطقتها السيادية»، يجب على كل السلطات الإسرائيلية «تحل كامل المسؤولية واتباع سياسة تحافظ على حقوق الإنسان الخاضعة بسكان القدس الشرقية».

وبغية التمييز على عقود من الإهمال وتوفير بني تحتية وخدمات لائقة لصالح السكان، «يجب على بلدية القدس استثمار ميزانيات ضخمة في القدس الشرقية، والدفع قدام بعملية تخطيط تهتم باحتياجات السكان كإفراز ومجتمع، وإشراك الجمهور الفلسطيني في هذه الإجراءات».

وجاء في التقرير:

«إن بلدية القدس، وعلى رأسها (رئيس البلدية) نير بركات، تعلن في السنوات الأخيرة أنها وضعت نصب عينيتها تقليص الهوأت القائمة في القدس الشرقية على مز عقود عديدة، وبالفعل، جرى في السنوات الأخيرة تخصيص ميزانيات جديدة لصالح السكان الفلسطينيين في مجالات شتى، منها التربية والتعليم والخدمات المجتمعية والشوارع والمواصلات، ومع ذلك، يشير وضع الأحياء الفلسطينية، وخصوصا الأحياء الواقعة وراء الجدار الفاصل، إلى أنها لم تتلقَ بعد الميزانيات والجهود المطلوبة، ومن خلال التحليل الميزانياتي الذي أجرته جمعية غير عاميم، فإن نسبة ما استثمرته البلدية بمختلف أقسامها في القدس الشرقية، تراوحت بين ١٣.٠٪ من مجمل ميزانية العام ٢٠١٣، «وفي العام ٢٠١٥ زيدت ٧٧٠ مليون شيكل على الميزانية البلدية، وأعلن رئيس البلدية أن كل شخص من سكان القدس سيشعر بالضرورة بارتفاع ملحوظ في جودة الحياة، وفي ضوء الهوأت السحجية القائمة في جودة الحياة بين الأحياء الفلسطينية والأحياء الإسرائيلية، وفي ظل حجم الفقر الصارخ لدى السكان الفلسطينيين، ثمة واجب تتحمله البلدية والحكومة على حدٍ سواء، بتخصيص ميزانيات أكبر بكثير مما فعلت في السابق لصالح القدس الشرقية.

«لأول مرة في تاريخها، صادقت الحكومة الإسرائيلية في حزيران ٢٠١٤ على خطة خماسية مخصصة للقدس الشرقية، ضمن ميزانية تصل إلى نحو ٣٠٠ مليون شيكل، وورد في النص التوضيحي للخطة أنها تهدف لمواجهة الوضع الأمني في القدس ودفع التطوير الاقتصادي- الاجتماعي قدامًا في الأحياء الفلسطينية، انطلاقًا من المعتقد القائل بوجود علاقة وثيقة بين نطاق ومستوى العنف لدى سكان من القدس الشرقية، وبين مستوى الحياة في أحياء شرقي المدينة. وفي ضوء ذلك، تقرر أن يستثمر كلث الميزانية -٩٤٠ مليون شيكل- في الأمن، وأن يستثمر ثلثاها ٢٠٠ مليون شيكل- في البنى التحتية والتربية والرفاه والتشغيل.

«صحيح أن استثمار ٢٠٠ مليون شيكل بعيد كل البعد عن التغلب على النواقص الهائلة الموجودة، إلا أنه لا خلاف على أننا نتحدث هنا عن أكبر مبلغ الحكمة الإسرائيلية باستثماره في القدس الشرقية، في غضون فترة من عدة سنوات.

«ويمكن لزيادة الميزانيات الموعودة أن تؤدي إلى حدوث تحسينات هامة إذا استثمرت كما يجب، أي في الاحتياجات الحقيقية والحارقة، لكن، وحتى أثناء تصديق الخطة، فإننا لاحظنا أن بعض البنود لم تبلور وفقًا للاحتياجات الفعلية، بل من أجل تلبية المصالح الإسرائيلية الكامنة في تعزيز السيادة في القدس الشرقية».

وأكد تقرير آخر سابق لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل» أنه بعد مرور عقد على إقامة جدار الفصل العنصري في القدس تحولت الأحياء الفلسطينية في المدينة إلى منطقة عشوائية وعزل ثلث السكان الفلسطينيين، ويقدر عددهم بـ١٢٠ ألفا- عن مركز حياتهم في القدس، وابتاوا يعانون من حياة قوامها الإهمال المخزي.

وأشار التقرير إلى أن جدار الفصل في القدس «أقيم بعد أن التزمت الحكومة الإسرائيلية أمام المحكمة الإسرائيلية العليا ومن ثم صادرت قرارات حكومية تعهدت من خلالها باستمرار سير الحياة السوي لدى سكان الأحياء المقدسية الذين ظلوا وراء الجدار، إلى جانب الحفاظ على نسيج الحياة المشترك لمجمل السكان الفلسطينيين عبر جعتي الجدار، ومن ضمن ذلك القرار الحكومي رقم ٣٧٨٣ الذي اتخذ في تموز ٢٠٠٥، وقد فرض هذا القرار مسؤولية تحضير الجاهزية الخاصة على بلدية القدس والوزارات المختلفة، مشدداً على أن إقامة الجدار لا تعني المنح بحقوق سكان الأحياء الذين يعيشون في المنطقة التي احتلتها إسرائيل العام ١٩٦٧ ويحملون بطاقات هوية إسرائيلية، مستنداً على الإدراك بأن من واجب إسرائيل، منذ لحظة فرض سيادتها على أحياء القدس الشرقية بعد احتلالها، الحفاظ أيضاً على مجمل الحقوق المكفولة لكل ساكن/ة وفقاً للقانونين الإسرائيلي والدولي.

كما أشار إلى أن المحكمة العليا رفضت اللتماسات التي قدمت ضد الجدار بعد أن استندت إلى فرضية قائلة بأن انتهاك الحقوق الأساسية الناجم عن إقامة الجدار هو تناسبي ومعقول، بما يخضع لوجود التزامات الدولة. كما أكدت قرارات الحكم وبشكل جلي وواضح أن شرعية إقامة الجدار كانت مشروطة بتطبيق جاهزية البلدية والوزارات ذات الصلة، كما التزمت الدولة أمام المحكمة.»

وأضاف التقرير «إلا أن سياسة الحكومة الإسرائيلية في العقد الأخير وازوروا قضية الصعبة في الأحياء تشكل انتهاكاً منهجياً ومتواصلًا للالتزاماتها وتُلحق انتهاكًا جسيمًا بسلسلة طويلة من الحقوق الأساسية الخاصة بالآف السكان، منها الحق في الكرامة والصحة والتربية وحرية الحركة وغيرها».

وقال التقرير إنه مع مرور عقد على اتخاذ قرار الحكومة ومصادقة المحكمة العليا على مسار الجدار، أرسلت «جمعية حقوق المواطن» رسالة مفصلة حثت الحكومة الإسرائيلية مسؤولية الوضع التي ألت إليه الأحياء المقدسية، وطلبتها بتبنيذ الوعود التي قطعت، وذلك عبر خطة طارئة يقوم بالإشراف على عملها طاقم وزاري، وتقوم بتبنيذها خلال فترة زمنية معقولة.

منذ احتلال الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس الشرقية، في العام ١٩٦٧، وحتى اليوم، لم يطرأ سوى تغيير طفيف جدا على العلاقات التبادلية بين اليهود والفلسطينيين في مجال التشغيل، إذ لا تزال تسود بنية هرمية واضحة بين اليهود والعرب في مختلف مجالات العمل، سواء من حيث مواقع العمل ودرجاته أو من حيث مستوى المداخل، ولا يزال الفلسطينيون المقدسيون يقعون في أدنى الهرم التشغيلي المحلي في مدينة القدس ولا تزال علاقات القوة على حالها، غير المتساوي إطلاقًا، ومع ذلك، يلاحظ خلال العقد الأخير منحنى معتدل من ارتفاع عدد قليل من العمال الفلسطينيين في سلم التشغيل في فروع اقتصادية محددة واحتلالهم مواقع إدارية متوسطة وثانوية.

غير أن نسبة العمال الفلسطينيين أبناء القدس الشرقية في عدد من الفروع الاقتصادية تجعل قوة عملهم مركبا حاسما، من حيث الحجم والأهمية، في هيكلية اقتصاد مدينة القدس، عامة، فخلال العامين ٢٠١٢- ٢٠١٣، على سبيل المثال، شكّل العمال الفلسطينيون نسبة ٦٦٪ من مجمل العاملين في قطاع البناء، ٥٢٪ من مجمل العاملين في قطاع المواصلات، ٣٢٪ من مجمل العاملين في قطاع الصناعات و ٢٠٪ من مجمل العاملين في قطاع الصحة والرفاه الاجتماعي، وفي المقابل، كان تمثيلهم متدنيا بشكل لافت في قطاعات اقتصادية متطورة، مثل القطاع العام (١٢٪ فقط) أو الخدمات المالية (٥٪ فقط).

هذه هي بعض النتائج الأبرز التي توصل إليها بحث أجراه مارك شطيرن حول تشغيل الفلسطينيين سكان القدس الشرقية وصدُر مؤخرًا عن «معهد القدس للدراسات الإسرائيلية»، ضمن وثيقة خاصة بعنوان «الدمج التشغيلي في واقع معرض للانفجار - سكان القدس الشرقية في سوق العمل البلدية المحلية».

ويركز البحث، بصورة خاصة، على دور العاملين الفلسطينيين أبناء القدس الشرقية في سوق العمل البلدية وأنماط دمجهم في القطاعات الاقتصادية اليهودية المختلفة في المدينة.

ومارك شطيرن هو باحث في «معهد القدس للدراسات الإسرائيلية» بعد أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في قسم السياسة والإدارة في جامعة بن غوريون في النقب (بئر السبع) وتتركز أبحاثه، أساسا، في دراسة العلاقات بين اليهود والعرب في القدس.

وتؤكد نتائج البحث أن ثمة علاقة تبعية (اعتماد) متبادلة بين قوة العمل الفلسطينية في القدس الشرقية وبين فروع اقتصادية وصناعية مركزية في الجزء الغربي من المدينة (القدس اليهودية^(١)) وأن للفلسطينيين سكان القدس الشرقية دورا مركزيا وحاسما في بنية اقتصاد المدينة عامة، سواء كانوا عمال مهنيين أو غير مهنيين في قطاعات اقتصادية عديدة ومتنوعة. ومع ذلك، ثمة في أماكن العمل المختلفة في المدينة بنية هرمية إثنية - قومية واضحة بين العمال اليهود، من وترسخ الآراء المسبقة وتحول دون إنشاء وتطوير علاقات اجتماعية جدية بين الجانبين.

وتشير نتائج البحث إلى ضرورة بلورة سياسة تشغيلية تساعد سكان القدس الشرقية على الاندماج والتقدم في أماكن العمل المختلفة القائمة في الوسط اليهودي، من خلال التأكيد على أن «إزالة "السقف الزجاجي" الذي يمنع تقدم العمال من التوظيفات، وتعزيز الأرباح المهددة للتوجيه التشغيلي المركز من شأنها زيادة وتحسين الإمكانات التشغيلية المتاحة أمامهم، تخفيف حدة التوترات القائمة اليوم بين العمال من الجانبين وخفض مستوى الإحباط المنتشر في القدس الشرقية».

وتشمل محتويات وثيقة البحث ثلاثة فصول هي، على التوالي: ١. الفصل الأول: الدمج الاقتصادي والتشغيلي لسكان القدس الشرقية خلال السنوات ما بين ١٩٦٧ و ٢٠١٥ موزعة على خمس فترات: الأولى- توحيد القدس (١٩٦٧ - ١٩٨٧)، الثانية- الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٣)، الثالثة- مرحلة أوسلو (١٩٩٣ - ٢٠٠٠)، الرابعة - الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) والخامسة- ما بعد الانتفاضة الثانية (٢٠٠٥ - ٢٠١٥). ٢. الفصل الثاني: تشغيل سكان القدس الشرقية - صورة الوضع القائم، عمليات التوظيفات، ويشمل الأواب التالية: قوة العمل في القدس الشرقية، الفجوات بين الأجور، عدد العمال الأجيرين، الفروع الاقتصادية والمهنية وفوارق جندرية- الفصل الثالث: بين الشرق والغرب - مجالات تشغيل سكان القدس الشرقية، العمال العرب في جزئي المدينة ومجالات التشغيل المختلفة.

وإلى جانب الفصول الثلاثة المذكورة، تشمل وثيقة البحث أيضا: ملخص البحث، مقدمة، تبتا بالمعربات، قائمة بالمصطلحات وتبنا بالمصادر، إضافة إلى قائمة الرسوم البيانية والخرائط.

توترات وصعوبات كبيرة في أماكن العمل المختلفة في القدس

يشير البحث إلى حقيقة تعمق اعتماد الفلسطينيين المقدسيين على سوق العمل الإسرائيلية منذ الانتفاضة الثانية عامة، وبعد الانتهاء من بناء الجدار العازل في القدس بصورة خاصة. لكن هذا الاعتماد التشغيلي والاقتصادي ليس أحادي الاتجاه، إذ أن تركيز الفلسطينيين المقدسيين في فروع اقتصادية محددة، مثل السياحة، البناء، الصناعات والطب، يخلق اعتمادا إسرائيليا موزانيا أيضا على قوة العمل الفلسطينية المقدسية الموظفة في هذه الفروع.

وتستند معطيات البحث الحالي، بصورة أساسية، على المعطيات الرسمية المتوفرة لدى سلطات حكومية مختلفة، مثل مكتب الإحصاء المركزي، مؤسسة التامين القومي وغيرها، فضلا عن مقابلات مع مشغفين يهود، خبراء وواضعي سياسات في مجال التشغيل في مدينة القدس.

ويوضح معد البحث أن «هذه الوثيقة تستعرض وتحلل كنه العلاقات الاقتصادية التشغيلية بين اليهود والعرب سكان القدس وتقدم جملة من المعطيات والتحليلات التي تشكل قاعدة ارتكاز لبحث مستقبلي شامل حول قطاعات العمل المشتركة لليهود والعرب في القدس، سوف ينشر خلال العام القادم ٢٠١٦».

وحيال موجة الاحتجاجات الفلسطينية الحالية (التي يسميها «موجة الإرهاب»^(٢))، التي يجري جزء أساس منها في القدس بمشاركة سكان القدس الشرقية، والتي «تخلق توترات وصعوبات كبيرة في أماكن العمل المختلفة في المدينة»، يرى الباحث أن هذا الواقع «يؤكد الحاجة إلى جمع وتركيز المعلومات حول أنماط تشغيل الفلسطينيين سكان القدس الشرقية وكيفية دمجهم في حيز المدينة العام»، وهو ما استدعى إجراء هذا البحث الذي يهدف إلى «توفير قاعدة بيانات ومعطيات حقيقية حول سوق العمل المتاحة أمام سكان القدس الشرقية عموما، من خلال التركيز على كيفية توزيعهم ودمجهم في اقتصاد المدينة».

يذكر البحث بأن ٢٧ سائقا فلسطينيا من القدس الشرقية قدموا، في تشرين الثاني من العام ٢٠١٤، استقالة جماعية من العمل في شركة "إيفد" للبيصات، احتجاجا على موجة من الاعتداءات وأعمال العنف المتواترة التي تعرضوا لها من جانب مسافرين يهود في الجزء الغربي من المدينة. وفي الفترة ذاتها، اتخذ

بحث جديد عن تشغيل الفلسطينيين سكان القدس الشرقية في الفروع الاقتصادية المختلفة، في شطري المدينة

الفلسطينيون في القدس الشرقية ما زالوا في أدنى "الهرم التشغيلي" منذ احتلالها في ١٩٦٧ وحتى اليوم!

«رغم أن للفلسطينيين سكان القدس الشرقية دورا مركزيا وحاسما في بنية اقتصاد المدينة عامة إلا أن ثمة في أماكن العمل المختلفة في المدينة بنية

هرمية إثنية - قومية واضحة بين العمال اليهود من جهة، والفلسطينيين المقدسيين من جهة أخرى، وهي تخلق واقعا من الإحباط وتكرس

وترسخ الآراء المسبقة وتحول دون إنشاء وتطوير علاقات اجتماعية جدية بين الجانبين ^(١)»



القدس، تضييق ممنهج وطارد للسكان الأصليين.

وكان لبناء الجدار الفاصل، أيضا، أثر هام آخر تمثل في دفع مئات، بل أكثر ربما، من الفلسطينيين الذين بقوا خارجه (خارج الجدار) أو الذين كانوا قد غادروا القدس مؤقتا - فدهم إلى العودة السريعة إلى داخل المدينة خوفا من فقدان حق الإقامة فيها.

ومن الجهة الأخرى، وفي أعقاب الانفصال الفعلي المتعمق عن الضفة الغربية وتقلص البدائل التشغيلية والاقتصادية في القدس الشرقية، تواصل وتعمق أيضا اعتماد السكان فيها على مصادر العمل في الوسط اليهودي.

ويشير البحث إلى تقرير نشرته منظمة الأمم المتحدة في العام ٢٠١٣ وتضمن تحليلا لاقتصاد القدس الشرقية بالاستناد إلى معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وقد عرض التقرير أبعاد الفقر والمشكلات الاقتصادية في القدس الشرقية في سياق السيطرة الإسرائيلية، مع التشديد على مكانة القدس الشرقية الاقتصادية في حيز الضفة الغربية، وتنتج هذه المعطيات، كما يؤكد البحث، فهما أفضل وأعمق لمدى ارتباط واعتماد كلا جزئي المدينة، اقتصاديا وتشغيليا، على بعضهما البعض وماهية تأثير هذه العلاقات التبادلية في صياغة شكل ومضمون العلاقات بين أبناء الشعبين في المدينة، فضلا عن طابعها الإثني - القومي خلال السنوات القادمة.

اعتماد متبادل اقتصاديا وتشغيليا

يقول البحث، في باب التلخيص، إن القدس «عاصمة إسرائيل» لم تتميز باقتصاد قوي ومستقر في يوم من الأيام، على الإطلاق. فمُنذ قيام دولة إسرائيل وحتى اليوم، تحتاج المدينة باستمرار إلى معونات واستثمارات حكومية مختلفة وكبيرة من أجل تمكين اقتصادها ومواجهة مواطن ضعفه البيئية، وعبر السنوات، تركز اعتماد سوق العمل المحلية على القطاع العام وعلى التربية والتعليم، بوجه أساس، وفي المقابل، كانت خيارات وفرص العمل في قطاعات البنوك والأموال، التكنولوجيا المتقدمة والمهن الحرة مقلصة ومحصورة، وكما تبين معطيات مكتب الإحصاء المركزي ومؤسسة التامين القومي، فقد تعمق اعتماد فلسطيني القدس الشرقية على اقتصاد القدس الغربية، ابتداء من العام ١٩٦٧ وحتى اليوم، وفي العقد الأخير بشكل خاص.

وفرض وخيارات العمل القليلة المتاحة لسكان اليهود في القدس تصبح أقل بكثير عند الحديث عن الفلسطينيين المقدسيين الذين لا ينخرطون في القطاع العام، الحكومي، وفي الصناعات الدقيقة والمتطورة و في قطاع الأموال في القدس الغربية.

وتبنت المعطيات الواردة في هذا البحث أن منذ احتلال إسرائيل القدس الشرقية في العام ١٩٦٧ ترسخت وتعمقت، باستمرار، علاقات الاعتماد المتبادل، اقتصاديا وتشغيليا، بين سكان القدس الشرقية والاعتماد في القدس الغربية.

فمن الجهة الأولى، يتضح أن نحو نصف قوة العمل الفلسطينية المقدسية موظفة في أعمال لدى الوسط اليهودي، في القدس الغربية، بينما يتضح، من الجهة الأخرى، أن عددا من الفروع الاقتصادية في المدينة تعتمد، بصورة كبيرة، على قوة العمل في القدس الشرقية.

وضمن هذه الصورة من علاقة الاعتماد الطبقية، تقوم أيضا بنية هرمية واضحة بين اليهود والعرب في سوق العمل - فاليهود يحتلون، في الغالب، المراتب المتوسطة والعليا في هيكلية العمل ويعتاشون على فروع اقتصادية متطورة ويحصلون على مرتبات مرتفعة، بينما يتبع العرب في المراتب الدنيا أو في بعض المراتب المتوسطة ويعملون في فروع اقتصادية أساسية ويحصلون على أجور متدنية.

وعند التمعن في هذه المعطيات بمنظور الصراع القومي - الديني العنيف الذي يحد مميزات الحياة في المدينة وشكل العلاقات بين أبناء الشعبين، تظهر صورة الدمج التشغيلي غير المتوازن في واقع سياسي معرض للانفجار دائما.

ومع ذلك، يمكن بحسب البحث ملاحظة وجهات جديدة ظهرت خلال العقد الأخير، وإذا ما استمرت في السنوات القادمة فسيكون فيها ما يؤشر إلى تغيير جذي.

فخلال السنوات الخمس الأخيرة، مثلا، حصل ارتفاع طفيف في عدد سكان القدس الشرقية الحاصلين على شهادات أكاديمية، ورغم أن الجزء الأكبر منهم يعمل في القدس الشرقية أو في الضفة الغربية، إلا أن بعضهم القليل قد تم استيعابه في أماكن عمل في القدس الغربية أيضا كما تتزايد الدلائل، أيضا، على انتقال بطيء جدا لكنه دائم ومتواصل. لسكان من القدس الشرقية من أعمال ذات مستوى متدن (يشغلها الفلسطينيون من الضفة الغربية أو من المهاجرين طالبي العمل عادة) إلى العمل في فروع الخدمات، التجارة، الصحة وغيرها، ويلاحظ، أيضا، ارتفاع في مراتب العمل في فروع الصناعة والبناء، علاوة على أن أصحاب المهن الحرة من القدس الشرقية، مثل المحامين ومراقبي الحسابات بشكل خاص، قد يشغلون الوظائف التي كان يشغلها في السابق، عادة، عرب من مواطني إسرائيل يقيمون في القدس - كخيط يربط بين السكان المحليين ومؤسسات السلطة الإسرائيلية. ويشير البحث إلى أنه «إذا ما اتسعت وتعتمقت هذه الشبورات، فستنشأ منظومات تؤدي إلى تقليص دائرة الفقر في القدس الشرقية».

صراع داخل إحدى الجاليات اليهودية الأميركية حول تأهيل نساء لمنزلة حاخام



مراسم منح شهادات تأهيل لنساء حاخامات في نيويورك في حزيران الماضي.

بسبب إخراج أنفسهم عن القاعدة، فإن هذه الحركة ليست جزءاً من اليهودية التوراتية ولا توجد أية صلاحية للقب حاخام الذي يمنح من مؤسساتها". ورغم عدم وجود أي تأثير للنقاش حول النساء في منصب حاخامات في إسرائيل، إلا أن الاعتقاد هو أن بيان الحريديم من شأنه أن يؤثر على الحاخامية الرئيسية الإسرائيلية، الحريدية. ووفقاً للصحيفة فإن الحاخامية الرئيسية الإسرائيلية نكلت في السنوات الأخيرة باخامين من الجناح الليبرالي في الأرثوذكسية العصرية، وهما الحاخام آفي فايس مؤسس تيار "الأرثوذكسية المفتوحة"، وحاخام مستوطنة "إفراات"، شلومو ريسكين.

ويتعين على الحاخامية الرئيسية الإسرائيلية، التي تنظر في مئات الملفات سنويا المتعلقة باستيضاح يهودية مهاجرين إلى إسرائيل وتسجيل زواج يهود في العالم، أن تعتم على حاخامين من خارج إسرائيل. ولهذا السبب لديها قوائم سرية لا توافق على كشفها أبداً. والحاخامية الرئيسية تعتمد على قسم من حاخامين وتعمت على قسم آخر. ومن شأن بيان "أغودات يسرائيل" أن يعرض عدداً متزايداً من حاخامي الأرثوذكسية العصرية لعدم الاعتراف من جانب الحاخامية الرئيسية الإسرائيلية.

ووصف مدير عام جمعية "عيتيم" الإسرائيلية، الحاخام الدكتور شاؤول برغر، بعد زيارة لنويويورك، الوضع داخل الجالية الأرثوذكسية العصرية بالقول "هذا عالم كان يعيش سوية في الماضي، وكان عالماً جميلاً، واليوم أخذ يتفكك، ربما ينشأ من ذلك عالم أفضل، لكنني أتساءل ما الذي يحدث للأرثوذكسية، التي كان بإمكان الجميع فيها احترام وفهم الآخر؟ يبدو أن العالم الأرثوذكسي يعاني من نجاحه إذا كان يسمح لنفسه بأن يستثمر هذا الكم من الموارد في نقاشات داخلية، وأنا لا أقلل من أهميتهم، لكن التحديات الحقيقية هي الانحصار، والانفصال عن دولة إسرائيل وكذلك انعدام الاستقرار الاقتصادي لدى الكثيرين في هذه الجالية".

وفي الوقت الذي تبدو فيه هذه النقاشات أنها داخل من يطلقون على أنفسهم اسم الأرثوذكسية العصرية، فإن ما يصعد النقاشات والخلاف بشكل أكبر بكثير هو أن الحريديم، وهم اليهود الأرثوذكس المتعصبون جداً، قرروا التدخل في هذا الخلاف. وبعد ثلاثة أيام من صدور قرار مجلس حاخامي أميركا، أعلن "مجلس كبار التوراة" التابع لحركة "أغودات يسرائيل" في أميركا أنه منذ الآن لن يعترف بالحاخامين الرجال في الجناح الليبرالي في الأرثوذكسية العصرية. وجاء في بيانه أنه "من واجبنا الإعلان على الملأ أنه

وأدى هذا القرار إلى تصعيد النقاش داخل الجالية الأرثوذكسية العصرية، لكن الحاخام يسبخار كاتس، من "عشاق التوراة"، رأى أن الوضع لن يقود إلى انشقاق، أو ليس الآن على الأقل. وقال إنه "لا أصف ذلك انشقاقاً، فهذا نوع من التوضيح، وهناك من لم يؤيدوا أحد الجانبين أبداً. والوضع الآن أصبح أصعب قليلاً، وعلى الأفراد أن يتخذوا موقفاً الآن. وبرأيي، سيجتهد المتطرفون نحو اليمين، وهذا سيؤدي فراغاً في الوسط، وإذا أدركنا الأمور بشكل صحيح، ونجحنا في إقناع الجمهور، الذي يشكك بنا حالياً، وبحق، بأننا نعمل في الواقع من أجل استمرارية الأرثوذكسية العصرية، فإننا سنأخذ مكاننا في الوسط".

لكن رئيس "عشاق التوراة"، ليزنر، ذهب أبعد من ذلك، وكتب في صفحته على "فيسبوك" أنه "لا يمكننا الاستمرار في سلب ٥٠٪ من قدرات جاليتنا، والصوت المميز الذي يتعين أن تحضره النساء كقيادات دينية، كذلك، في الخلاصة، يجب أن يتوقف الرجال عن القول للنساء ما الذي بإمكانهن أن ليس بإمكانهن فعله". كذلك وقع ليزنر على عرضة تؤيد تولي النساء مناصب قيادية دينية في الجالية. كما تردد في الانترنت أغنية احتجاجية صدرت من داخل الجالية ضد قرار مجلس حاخامي أميركا وحظي بها ١١ ألف مشاهدة.

فجوة كبيرة بين الأشكناز والشرقيين في الأكاديميا وإسرائيل تتعمد إخفاء معطيات!

في سن ٢٥- ٣٤ عاماً يحملون شهادة أكاديمية بينما كانت نسبة الشرقيين ١١٪.

ويخيم على هذا المجال البحثي، الأخذ بالتراجع، قرار مكتب الإحصاء المركزي، الذي اتخذ قبل سنوات عديدة، بالاختفاء باستيضاح الدولة التي ولد فيها الأب وليس الجد.

وقدر المسؤولون في المكتب هذا القرار بوجود صعوبات موضوعية، بينها التكاليف المرتفعة المرتبطة بالتحقيق في ثلاثة أجيال في العينات الرسمية أو فيما يتعلق بالسؤال حول تحديد الهوية الطائفية "للأزواج المختلطة" من طائفتين يهوديتين.

ورأى كوهين في مقال نشره في مجلة "علم الاجتماع الإسرائيلي"، أن "الاعتماد على المواطن الأصلي للوالدين كمؤشر وحيد على تحديد الأصل الإثني للإنسان، وإلى جانبه القرار بتعقب أصوله لجبل واحد فقط، يؤدي إلى اختفاء الأصل الإثني غير الإسرائيلي من الإحصائية الرسمية في غضون جيلين بعد الهجرة، أو في غضون خمسين عاماً تقريباً". وفي هذا الإطار، بلغت نسبة المولودين في إسرائيل الذي ولد أباً وأُمهم في إسرائيل ٤٣٪ من مجمل السكان اليهود، بحسب الإحصاء السنوي للعام ٢٠١٥ الحالي.

وأوضح كوهين أن "مكتب الإحصاء المركزي هو هيئة تابعة لمكتب رئيس الحكومة، ولذلك فإنه يعكس السياسة تجاه السكان والأرض. وتوجد لهذا الأمر، بالطبع، انعكاسات على شكل تعداد إسرائيل لسكانها وعلى شكل جمع المعطيات واستعراضها".

وأضاف كوهين في مقال آخر أن "محو الإثنية أو 'الطائفية'، وتبني هوية إسرائيلية واضحة هي إحدى غايات بوتقة الصهر الإسرائيلية. لكن 'الأسرلة' الإدارية من هذا القبيل تقيد قدرة الباحثين على إجراء أبحاث حول ما إذا كانت الفجوات الاجتماعية - الاقتصادية بين الشرقيين والأشكناز قد اختفت فعلاً أم أنها تقلصت فقط في الجيل الثالث".

وتابع كوهين أنه يتبين من معلومات جزئية جمعها مكتب الإحصاء المركزي أن "الفجوات في الجيل الثالث ما زالت بحجم الفجوات في الجيل الثاني، بينما الأشخاص من أصول مختلطة أصبحوا من حيث تحصيلهم العلمي مشابهيين أكثر للأشكناز".

ورأى المحاضر والباحث البروفسور يوسي دهان أن "عدم تطرق مكتب الإحصاء المركزي إلى الأصل الطائفي هو جزء من نزع الشرعية عن تناول الهوية الإثنية. ومن دون بحث كهذا، يصعب معرفة ما إذا كانت الفجوات بين المجموعات المختلفة ما زالت قائمة، إلى جانب صعوبة معالجة المشكلة. وهذا يجعل البحث أشبه بالنعامة".

ويتبين أن احتمالات اليهود في الحصول على تعليم أكاديمي أكثر بضعفين من احتمالات العرب، وأن نسبة حملة الشهادات الأكاديمية العرب هي ١٣٪ وفق معطيات العام ٢٠١١.

وتنعكس النسب المتغيرة لحملة الشهادات الأكاديمية جلياً من خلال تقسيم المدن والبلدات في إسرائيل بحسب الدرجة الاجتماعية - الاقتصادية، ويبلغ عددها عشر درجات. ونسبة الأكاديميين في الدرجات الثلاث العليا ثلاثة أضعاف الأكاديميين في الدرجات الثلاث الدنيا، ٤٧٪ مقابل ١٥٪. ويشهد البحث على أن هذا هو وضع مرزمن، لا يتغير. وتؤكد ذلك التقارير والمعطيات التي ينشرها "مركز أدفا"، الذي يحاول رسم نسب الاستحقاق لشهادة البجروت (التوجيهي) وفقاً لمستوى متوسط الدخل في كل بلدة ومدنية، على الرغم من سترار التعليم الذي تفرضه وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية على مثل هذه المعطيات.

ويتبين من تحليل المعطيات أن وجود شهادة أكاديمية لدى أحد الوالدين يزيد من احتمالات حصول الأبناء على تعليم جامعي بمرتين أو أكثر. رغم ذلك، فإن الفجوات الطائفية تكون موجودة حتى بعد "تجديد" المعطى الأخير المتعلق بثقافة أحد الوالدين على الأقل. وعزا البحث ذلك، جزئياً على الأقل، إلى التطابق بين انعدام المساواة الطبقية، الذي يتم التعبير عنه من خلال الفجوة بالفرض المتاحة والموارد المطلوبة للدراسة الأكاديمية، وبين انعدام المساواة الإثنية.

وأشار البحث إلى أن البنية الهرمية واضحة: العرب، وهم المجموعة الأكثر فقراً، في أسفل السلم، والشرقيون في الوسط، تحت "الإسرائيليين" و"المختلطين" والأشكناز. وأكد البحث على أن "انعدام التعليم العالي في المجموعات الضعيفة يقلل من احتمالات الحصول على تعليم عال في الجيل القادم والتالي أيضاً، ولذلك ثمة أهمية لاختراق الدائرة بدلا من نسخ الفجوات القائمة".

وقالت دوفرين إن بحثها ليس كاملاً، وإنه من أجل رسم صورة كاملة وأوسع حول العراقيل الاقتصادية والاجتماعية في الطريق إلى التعليم العالي ثمة حاجة إلى معطيات أخرى، مثل الوضع الاقتصادي للعائلات، الذي يسمح أو يمنع الحصول على تعليم عال، والمفاهيم تجاه التعليم العالي وغير ذلك. ولكن حتى لو توفرت متغيرات إضافية، تؤثر على العلاقة بين أصل الفرد واحتمال الحصول على لقب أكاديمي، إلا أنها "لن تقلل من خطورة السياق الطائفي في هذا الموضوع".

اختفاء الأصل الإثني

يصعب مقارنة نتائج البحث الذي أعدته دوفرين مع أبحاث مشابهة سابقة. ورغم ذلك، وجد البروفسور نينون كوهين، الذي يحاضر في جامعتي تل أبيب وكولومبيا، بالاستناد إلى معطيات مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، أنه في العام ١٩٩٥ كان ٣٦٪ من مواليد إسرائيل من أصول أشكنازية

والاستنتاجات التي تم التعبير عنها (في البحث) لا تعكس بالضرورة آراء واستنتاجات مكتب الإحصاء المركزي.

ولعل هذه الملاحظات منحت مهدة البحث دوفرين حرية أكبر، وكتبت أن «الصورة الظاهرة من البحث محزنة. والحاجز المزودج للأصل والمكانة المائل أمام مجموعات مختلفة، لا يقبله العقل، خاصة بعد انضمام إسرائيل إلى OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، التي تضم أكثر الدول تطوراً، التي تنظر إلى الفجوات الاقتصادية على أنها عقبة وإلى التعليم على أنه حل وأداة لتقليص الفجوات».

وأضافت دوفرين، من دون تحفظ وبأسلوب ليس مألوفاً في إصدارات مكتب الإحصاء المركزي، أن العلاقات المعروفة بين أصل الفرد والخلفية الاجتماعية - الاقتصادية "لا تعفي من الحاجة إلى اجتثاث العائقة الطائفية، خاصة عندما تكون احتمالات النجاح في الحياة العملية نتيجة لتحسين رأس المال البشري".

ومصدر المعطيات التي استندت إليها دوفرين هو "الاستطلاع الاجتماعي"، الذي أجراه مكتب الإحصاء المركزي في العام ٢٠١١، ودقق بالأساس في الدراسة على مصادر حياة الأفراد. وقد سمح هذا الاستطلاع بالتدقيق في معطيات جغرافية وديمقراطية واجتماعية - اقتصادية حول سكان إسرائيل، من سن ٢٠ عاماً فما فوق، وبضمن ذلك العلاقة بين التحصيل العلمي للوالدين والتحصيل العلمي لأبنائهم، ويشار إلى أن معطيات هذا "الاستطلاع الاجتماعي" هي الأحدث في إسرائيل.

وتطرق البحث إلى الفجوة في القدرة على الحصول على شهادة أكاديمية بين الشبان المولودين في إسرائيل، وجاء فيه أنه "كان بالإمكان توقع فجوة أصغر في نسبة الأكاديميين بين مجموعتين من أصول الأفراد، وكان يفترض بمن تعلموا في جهاز التعليم الإسرائيلي المتاح لكل مواطن أن يرتقي في جهاز التعليم الأكاديمي بنسب متساوية، من دون علاقة بأصل ذويهم".

لكن كما ذكر أعلاه فإن المعطيات جاءت مختلفة. ويؤكد البحث، من خلال تحليل يأخذ بالحسبان عدة متغيرات، على أن احتمال أن يكون الفرد في إسرائيل أكاديمياً يزداد عندما يكون الوالدين من أصول غير شرقية. ويبين البحث أنه قياساً باليهودي الشرقي، فإنه عندما يكون الأصل إسرائيلي، أي شاب إسرائيلي مولود للوالدين ولداً في إسرائيل، يرتفع احتمال حصوله على تعليم أكاديمي بضعفين ونصف الضعف. وعندما يكون الأصل أشكنازياً يرتفع الاحتمال إلى ٦٧٪ ضعف، وعندما يكون الأصل "مختلطاً"، أي شاب مولود في إسرائيل لأبوين أحدهما مولود في آسيا أو إفريقيا والآخر في أوروبا أو أميركا، أو أحدهما مولود في إسرائيل والآخر في خارج البلاد، فإن الاحتمال يرتفع إلى ثلاثة أضعاف.

الفجوة بين اليهود والعرب

رغم أن دوفرين ركزت في بحثها على الفروق الطائفية بين اليهود، إلا أنه تظهر في البحث معطيات تتعلق بالفجوة بين اليهود والعرب في إسرائيل.

يدور في الآونة الأخيرة صراع مرير داخل الطائفة اليهودية الأرثوذكسية، في الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل، حول تأهيل نساء لمنزلة الحاخامية، وسط رفض تام لهذا التأهيل من جانب حاخامين محافظين وتأييد آخرين «مفتحين» ينتمون إلى تيار مستحدث يطلق عليه اسم «الأرثوذكسية العصرية».

وذكرت صحيفة «هارتس» في تقرير تناولت فيه هذا الصراع، أن رئيس «بيشيفا حوفي تورا» (المعهد الديني عشاق التوراة) في نيويورك، الحاخام دوف لينزر، أعلن من خلال شبكة الانترنت، قبل أسبوعين، أنه سيتناول في موعظته، التي ألقاها يوم السبت قبل الماضي، موضوعاً بعنوان «هل كانت رفقة نسوية؟»، في إشارة إلى الشخصية التوراتية رفقة زوجة إسحق ابن إبراهيم الخليل.

ونشر لينزر نص موعظته هذه ي صفحة المعهد الديني في «فيسبوك» وإلى جانبه عبارة «We can do it»، رمز الحركة النسوية.

وإلى جانب رسائل كتبها حاخامون ومقالات في الصحف والمواقع الالكترونية اليهودية والنقاشات في شبكات التواصل الاجتماعي، تناولت مواعظ الحاخامين في الكس في الولايات المتحدة قرار هيئتين حاخاميتين مركزيتين أميركيتين هاجمتا حاخامين من الجناح الليبرالي وبينهم حاخامو «عشاق التوراة».

ووفقاً للصحيفة فإن هذين القرارين يدفعان «الجالية الأرثوذكسية العصرية»، الثرية والتي لديها علاقات سياسية متشعبة، خطوة أخرى باتجاه الانشقاق على خلفية دينية. فقد قرر مجلس حاخامي أميركا، قبل ثلاثة أسابيع، بأغلبية الأصوات عدم الاعتراف بتأهيل نساء كحاخامات ومنع تخفيهن في مناصب قيادة دينية. وقالت الصحيفة إن هذا القرار يعني تمرير خط في وسط الجالية اليهودية الأرثوذكسية.

ولفتت الصحيفة إلى أن الكثيرين في الجالية الأرثوذكسية يعرفون الحدود غير الدقيقة بين الجناح المركزي للأرثوذكسية العصرية والجناح الليبرالي، "لكن الأفراد يتخذون موقفاً عندما ترسم الحدود، وبضمنهم أولئك الذي يقفون عادة على الحياد".

وتصاعدت حدة التوتر داخل هذه الجالية اليهودية مؤخراً، رغم أن هذا التوتر سائد منذ عدة سنوات. وقد تصاعد الآن بعد أن منحت «بيشيفا مهران» في مנהاتن في نيويورك، التابعة لـ"عشاق التوراة"، شهادات تأهيل لمنصب حاخام ليست نساء. كذلك تم في الشهر الأخير منح شهادات تأهيل كهذه لأربع نساء من إسرائيل. كما أن الوضع ليس هادئاً في أوساط هذه الجالية في لندن، بعد أن استأجر كنيس مركزي خدمات ناشطة نسوية متدنية، تدعى دينا برافر، وعينها في منصب تربوي هام. وعقب على ذلك الحاخام الأكبر في بريطانيا، أفرايم ميرفيس، بتحذير رؤسك الجالية من تعيين "متحدثين غير لائقين" و"المج إلى برافر، التي تدرس من أجل الحصول على شهادة تأهيل في الحاخامية في موازاة عملها الجديد.

وأشارت «هارتس» إلى أن عمليات التأهيل هذه على أيدي حاخامين أرثوذكس، ومنح شهادات بعد سنوات من التعليم، تجري بصورة خاصة ومن دون أن يتوقع أحد أن يتم الاعتراف بها حالياً من جانب الحاخامية الرئيسية الإسرائيلية أو من جانب منظمات الحاخامين الكبرى في أميركا وبريطانيا.

ورغم أن رئيس مجلس حاخامي أميركا، الحاخام شالوم باوم، أعلن في تصريح لوكالة الأنباء اليهودية JTR أن لم يؤيد قرار المجلس ورأى أنه لا حاجة لاتخاذ حالياً، إلا أن أغلبية أعضاء المجلس أيدوا قرار عدم الاعتراف بتأهيل النساء للحاخامية. وجاء في قرار المجلس أن "نساء مجلس حاخامي أميركا، الذين يتولون مناصب في المؤسسات الأرثوذكسية، لن يؤهلوا نساء كحاخامات أرثوذكسيات، أو السماح بمنحهن لقباً يلجح إلى تأهيل لحاخامية على أيدي من يدرس تعاليم دينية في مؤسسة أرثوذكسية".

رغم مرور سبعة عقود تقريبا على إقامة إسرائيل، وعلى الادعاء ببناء مجتمع يهودي متوزع أفرادها بالمساواة في الحصول على الخدمات، إلا أنه لا تزال هناك فجوات بين الأشكناز، أي اليهود من أصول غربية، واليهود الشرقيين، الذين هاجروا من دول آسيوية وإفريقية.

وتبرز هذه الفجوات في مجالات عديدة، لصالح الأشكناز، بينها مستوى الدخل والوظائف والتعليم.

ورغم الإعلان المتكرر في إسرائيل عن دفن «العرفيت الطائفي»، إلا أنه يظهر مجدداً بين حين وآخر، وخاصة من خلال أبحاث ودراسات في العديد من المجالات.

وصدر حديثاً بحث عن قسم العالم الرئيسي في مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، يعنون «تساوي الفرص في التعليم- عقبات ديمغرافية واجتماعية - اقتصادية»، أعدته الباحثة نوريت دوفرين، تحت إشراف كبار المسؤولين في هذا المكتب، وأظهر وجود فجوة كبيرة بين نسبة الأكاديميين الأشكناز والشرقيين.

واستند هذا البحث إلى معطيات مكتب الإحصاء المركزي، وركز على الفئة العمرية ما بين ٢٥ عاماً إلى ٤٤ عاماً. وتبين من هذا البحث أن أعلى نسبة من حاملي الشهادات الأكاديمية كانت لدى الإسرائيليين المولودين لأب مولود في إسرائيل ولأم أشكنازية وبلغت ٤٩٪، وتلاه المولودون للوالدين مهاجرين من أصول أشكنازية وبلغت نسبة هؤلاء ٤٦٪.

وحل في المرتبة الثالثة من حملة الشهادات الأكاديمية الشبان من أصول أشكنازية الذين ولدوا خارج إسرائيل ونسبتهم ٤٢٪. بعد ذلك يأتي المولودون للوالدين أحدهما من أصول أشكنازية والآخر شرقية، بنسبة ٤٥٪. ويحمل شهادات أكاديمية ٣٥٣٪ من الشبان المولودين للوالدين ولداً في إسرائيل، ولا توجد معطيات حول أصولهم، ويليهم المهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي السابق، الذين قدموا إلى إسرائيل ابتداء من العام ١٩٩٠، ونسبتهم ٣٤٪.

وجاءت مجموعتان في أدنى القائمة: الشرقيون المولودون في دول آسيوية وإفريقية، ويحمل ٣١٪ منهم شهادة أكاديمية، وحل في المرتبة الأخيرة الشبان المولودون في إسرائيل لأبوين من أصول شرقية.

ولفتت الدراسة إلى أن هذا المعطى الأخير يتحدث عن شبان ولدوا في إسرائيل وتعلموا فيها، ولذلك فإن مسؤولية جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي حيالهم كاملة ومطلقة. ويشكل هذا المعطى، أكثر من أي معطى آخر «كبير دليل على الفشل في تصحيح الفجوات».

وأشار البحث إلى أنه خلال السنوات العشر الأخيرة تراجع اهتمام الأبحاث الأكاديمية في الفجوات الطائفية المتعلقة بالتحصيل العلمي لدى اليهود في إسرائيل، قياساً بما كان عليه الوضع قبل ١٥ و ٢٠ عاماً. وعزا البحث ذلك إلى وجود صعوبات في مناهج البحث، التابعة بقدر كبير من قرار مكتب الإحصاء المركزي بتعقب أصول الفرد لجبل واحد فقط. وعلى ما يبدو أن يسبب حساسية الموضوع، فإنه تم التشديد في البحث على أن «الآراء

لجان الكنيست تناقش مشروع «قانون ميزانية الدولة ٢٠١٥ - ٢٠١٦» تمهيدا لإقراره بالقرارتين الثانية والثالثة

مركز أبحاث اجتماعي: "الميزانية تفتح ثغرات واسعة لتغلغل قوى السوق في شتى مجالات خدمات!"

الصرف الحكومي الإسرائيلي على شبكة الضمانات الاجتماعية هو الأدنى من بين جميع دول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» (OECD) *تقليص ميزانية الأمن. أحد مصدرين أساسيين لتمويل الخدمات الاجتماعية المختلفة في إسرائيل. لكن إجراء هذا التقليص مرهون بشرط مسبق هو «تحقيق تحرك سياسي باتجاه التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين ومع دول المنطقة»



تمويل الخدمات الاجتماعية في إسرائيل. أرتمات فرخة.

يشير تقرير "أدفا" إلى أن الجهاز الصحي في إسرائيل هو "أكثر شمولية ومساواة من جهازَي التربية والتعليم والإسكان. فبواسطة ميزانية محددة، يستطيع ها الجهاز تقديم الخدمات الصحية اللازمة لجميع السكان، بمستوى عال جدا، قياسا بدول العالم الأخرى". لكن هذا الجهاز، أيضا، يعاني من مشكلة تكمن في أن الميزانية المرسودة له ليست كافية. وخلال السنوات الأخيرة، بدأت تنشأ فجوة واضحة أخذت في الاتساع بين مستويات الخدمات الطبية المتوفرة لقطاعات سكانية مختلفة. وهي فجوة ناجمة، أساسا، عن الفارق ما بين مستوى تمويل "سلة الخدمات الصحية"، من جهة، ومستوى التمويل اللازم لتقديم خدمات صحية كاملة لعموم المواطنين، من جهة أخرى.

وتشكل هذه الفجوة ما بين مستوى التمويل المطلوب ومستوى التمويل الفعلي ثغرة تفري "قوى السوق"، باقتحام هذا المجال والتدخل فيه، فرغبة منها في زيادة ميزانياتها، شرعت صناديق المرضى المختلفة في عرض تأمينات مكملة للتأمين الصحي الرسمي، وهو ما "اجتذب" شركات التأمين التجارية ("قوى السوق") أيضا إلى تقديم عرضها في مجال التأمينات المكملة. وفي هذا الوضع، أصبحت العائلات ذات الإمكانات المادية تمتلك تأمينات صحية مكملة لخدمات صحية واسعة جدا، لا تستطيع العائلات الفقيرة والمتوسطة الحال الحصول عليها.

١. والمستشفيات التي تعرض، أو أضيفت للحصول على ترخيص لعرض، خدمات طبية خصوصية.
 ٢. الأطباء الذين يعملون في المستشفيات ويحولون مرضى منها إلى عياداتهم الخاصة، مقابل رسوم عالية نسبيا؛
 ٣. المستشفيات التي تضع منشآت عامة تابعة لها تحت تصرف أطباء يقدمون خدمات خصوصية، مقابل حصة من العائدات وغيرها.
- وتؤدي هذه الظواهر في المحصلة إلى الحال الخاص، أو "قوى السوق"، من الاستيلاء على جزء من "الحلبة الجماهيرية" (العامة) في قطاع الخدمات الصحية، بعد تخلي الحكومة عنه.
- ويقول تقرير "أدفا" إن الجهاز الصحي في إسرائيل ليس في حاجة إلى "الخيار الجماهيري"، نظرا لأنه "يزال، في جوهره، جهازا جماهيريا". لكن المطلوب هو "تعزيز الطابع الجماهيري في هذا الجهاز، وخاصة بواسطة تعديل قانون الصحة الرسمي بما يضمن ملامحة سنوية تامة لتكاليف سلة الخدمات الصحية"، إلى جانب "توحيد جميع التأمينات الصحية المكملة ودمجها في إطار سلة الخدمات الصحية الأساسية"، والمطلوب، أيضا، توسيع البنى التحتية في المستشفيات العامة وتعزيز الطواقم الطبية بحيث تتلاءم مع احتياجات السكان وتلبّيها.

"الخيار الجماهيري" والصرف الحكومي على المواطنين

يعتبر مركز "أدفا" أن مشروع الميزانية الجديدة للعامين ٢٠١٥ - ٢٠١٦ يمثل "مرحلة إضافية أخرى في إضعاف الخيار الجماهيري في إسرائيل"، كما يمثل، في المقابل، "مرحلة إضافية أخرى في توسيع الثغرة التي تتسلل قوى السوق من خلالها إلى الحلبة الجماهيرية". ويتطلب الخيار الجماهيري، بين أشياء أخرى، "تمويلا حكوميا سخيا للخدمات العامة".

ويؤيد التقرير بيان "حكومة إسرائيل تصرف على مواطنيها أقل بكثير مما تصرفه الدول الأخرى الأعضاء في منظمة OECD على مواطنيها". فالصرف الحكومي الإسرائيلي على شبكة الضمانات الاجتماعية، مثلا، هو الأدنى من بين جميع تلك الدول، إذ يعادل ١٥,٨٪ مقابل ٢١,٩٪ بالمتوسط في تلك الدول. وهذا هو أحد الأسباب المركزية لتحقيق أن نسبة الفقر في إسرائيل هي إحدى النسب الأعلى، على الإطلاق، بين دول هذه المنظمة. إذ بلغت هذه النسبة ١٨,٩٪ في العام ٢٠١٢، مثلا، مقابل نسبة تراوحت بين ٥٪ و ١٠٪ في تلك الدول في العام نفسه.

- والصرف الحكومي المنخفض على الخدمات المختلفة للمواطنين يعني عمليا:
١. خدمات أقل، وكما ونوعا، مقارنة بتلك الدول؛
 ٢. وجود مناطق ومجموعات سكانية لا تحظى إلا بمستوى متدن جدا من الخدمات؛
 ٣. تراجع مستوى حياة الطبقة الوسطى وعجزها عن توريث أبنائها مستوى حياتيا لائقا؛
 ٤. عجز شرائح واسعة من السكان عن الارتقاء إلى صفوف الطبقة الوسطى.
- وفي الحديث عن المصادر المحتملة لتمويل "الخيار الجماهيري"، يذكر تقرير "أدفا" مصدرين أساسيين "تعزيز قدرة الدولة على عرض خيار جماهيري بمستوى عال لسكانها"، هما: الأول - تحويل جزء من الأموال المخصصة اليوم لميزانية الأمن ورسدها لتمويل الخدمات الاجتماعية المختلفة، علما بأن ميزانية الأمن في إسرائيل قد سجلت ارتفاعا كبيرا جدا خلال السنوات الـ ١٥ الأخيرة - من ٦,٠ مليار شيكل في العام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٧٨,٦ مليار شيكل في العام ٢٠١٤؛ الثاني - رفع نسبة الضرائب المباشرة.
- ويؤكد مركز "أدفا" أن "الشروط المسبق لتقليص ميزانية الأمن هو تحقيق تحرك سياسي باتجاه التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين ومع دول المنطقة!"

أثيوبيا. وهكذا، نشأ وضع سيطرت فيه "السوق الحرة" على الجزء الذي تخلت عنه الحكومة في قطاع البناء والإسكان وأصبح "ل قوى السوق" تأثير كبير وحاسم على قطاع البناء الإسكاني، على وضع الإسكان وعلى أسعار الشقق السكنية.

وتعتمد "قوى السوق" على رفع أسعار الشقق السكنية بطريقتين: الأولى - إقدام متولين ومستثمرين من المحسوبين على "العشر الأعلى" (الأغنى في البلاد) على امتلاك شقة سكنية واحدة أو أكثر لغرض الاستثمار أو لإسكان أبنائهم، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على الشقق السكنية، ثم ارتفاع أسعارها تالياً. وخلال السنوات الأخيرة، بلغت نسبة الشقق السكنية التي اشتراها متمولون ومستثمرون من "العشر الأعلى" نحو ٢٥٪ - ٣٣٪ من مجمل عدد الشقق السكنية في البلاد. والثانية - يعمد أصحاب الراسمائل إلى شراء شقق سكنية باهظة الثمن في نااطحات فاخرة، ما يعكس بارتفاع أسعار الشقق السكنية عامة في البلاد، من جراء "المعايير" العالية والأسعار الباهظة التي يفرضها هذا السلوك. أما المتضرر الأول والأساس من هذا كله فهو جمهور الأزواج الشابّة، وخاصة منهم الذين لا يمتلكون الإمكانات المادية التي تؤهلهم لامتلاك شقة سكنية مناسبة.

ويؤكد تقرير "أدفا" أن الحكومة، التي كان يفترض بها ويتوقع منها العمل للجم مثل هذا "التطور" وللخفيف من حدة عدم المساواة المتزايد، أصبحت غير قادرة على القيام بمهمتها هذه، نظرا للتقليص الحاد الذي أجرته في ميزانياتها المخصصة للإسكان. وأكثر من هذا، أيضا، أنه لم يعد ثمة دافع أو حافز يجعل الحكومة تعمل من أجل لجم أسعار الشقق السكنية، بعدما أصبحت تجني أرباحا من ارتفاع هذه الأسعار، إذ أصبحت مدخولاتها من ضرائب العقارات تنقل، بكثير، ميزانياتها المرسودة للإسكان؛ فبين الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠١٤، مثلا، ارتفعت مدخولات الدولة من الضرائب على العقارات من ٥,٨ مليار شيكل إلى ٧,٧٨ مليار شيكل، بينما تقلصت ميزانية الإسكان الحكومية من ٩,٩ مليار شيكل في العام ٢٠١٠ إلى ٣ مليار شيكل في العام ٢٠١٤.

وطبقا لالتحارح ميزانية الدولة الجديد يتوقع أن تبلغ عائدات الحكومة من الضرائب على العقارات خلال العامين ٢٠١٥ - ٢٠١٦ نحو ١٠ مليارات شيكل.

ويرى مركز "أدفا" أن الحل الأساس لهذه المشكلة الحادة يتجمل في زيادة العرض في مجال الشقق السكنية، على الرغم من أن لا ضمانة لأن تؤدي زيادة عدد الشقق السكنية (بتوسيع أعمال البناء) إلى خفض أسعارها، نظرا لأن حجم الأموال المقدسة في أيدي "المستثمرين" كبير جدا بحيث يسمح لهم بمواصلة شراء جزء كبير جدا من هذه الشقق.

ولهذا، يصبح الحل الأمثل، وفق تقرير "أدفا"، اعتماد "الخيار الجماهيري". بناء حكومي مكثف للبيع والإيجار بمستويات ومعايير عالية وبأسعار متاحة للجمهور الواسع. لكن هذا الحل غير وارد، وغير ممكن التحقق بالنظر إلى اقتراح الميزانية الجديدة "المتمسكة بخيار السوق الحرة!"

التربية والتعليم. أبواب مفتوحة أمام "قوى السوق"

خلفا لميزانية وزارة البناء والإسكان، يبين اقتراح الميزانية الجديدة أن ميزانية التربية والتعليم الجامعي (بدون التطوير) سوف تزداد إلى ٦ مليار شيكل، مقابل ٥٣,٩ مليار شيكل في العام ٢٠١٤.

ويقول تقرير "أدفا" "أن الزيادة في ميزانية التعليم مستمرة منذ العام ٢٠٠٨ وإن هذه الزيادة ستبلغ مع نهاية العام ٢٠١٦، بالمجمل، نحو ١٦ مليار شيكل، غير أن الجزء الأكبر من هذه الزيادة الإجمالية (٤٤٪) مخصص لرفع أجور المعلمين والمعلمات، تنفيذ الاتفاقية "أفق جديد" الموقعة مع نقابة المعلمين في إسرائيل. ورغم هذه الزيادة في الأجور، إلا أن معطيات "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) من العام ٢٠١٢ - وهو العام الأخير الذي توفرت معطيات بشأنه لدى إعداد هذه الورقة - تبين أن الفجوة لا تزال كبيرة بين أجور المعلمين في إسرائيل وزملائهم في دول هذه المنظمة (التي انضمت إليها إسرائيل في العام ٢٠١٠).

وعلى الرغم من الزيادة المستمرة في ميزانية التعليم خلال السنوات الأخيرة، كما ورد، إلا أن قياس ميزانية التعليم بالنسبة إلى الناتج القومي الإجمالي في إسرائيل يبين أن هذه الميزانية انخفضت من ٩٪ من الناتج القومي الإجمالي في العام ١٩٨٥ إلى ٦٪ منه في العام ٢٠٠٠. ومنذ ذلك العام، لا تزال هذه الميزانية على هذه النسبة، أو أقل بقليل، من الناتج القومي الإجمالي. "وبكلمات أخرى، سقطت ميزانية التربية والتعليم ضحية للسياسة النيوليبرالية"، كما يؤكد مركز "أدفا" ويضيف: "هذا المنحى معاكس لما هو حاصل في دول مختلفة - فمثلا، في الولايات المتحدة، إيرلندا، الدنمارك، نيوزيلندا، فرنسا وفنلندا تسجل ميزانية التعليم ارتفاعا مضطربا من مجمل الناتج القومي خلال السنوات الأخيرة، بينما يحصل العكس في إسرائيل".

لكن الأهم في سياق الزيادة في ميزانية التربية والتعليم هو أن هذه الزيادة لم تمنع تغلغل قوى السوق في هذا القطاع، مما يحول دون «تقليص الفجوات التعليمية أو تقليص الفوارق في التحصيل العلمي والناتجة عن عدم المساواة بين طلاب من خلفيات اقتصادية - اجتماعية مختلفة»، وهو ما تؤكدته تقارير منظمة OECD الأخيرة التي تضع إسرائيل في موقع "ريادي" في سياق عدم المساواة بين الطلاب من خلفيات مختلفة، وخاصة بين الطلاب اليهود والطلاب العرب؛ الصحة - تغلغل "قوى السوق"

تعكف اللجان المختصة في الكنيست، هذه الأيام، على مناقشة "مشروع قانون ميزانية الدولة لعامي ٢٠١٥ - ٢٠١٦" بغية إعداده في صيغة نهائية يفترض أن يتم عرضها على الهيئة العامة للكنيست في الأيام القريبة القادمة للتصويت على مشروع القانون بالقرارتين الثانية والثالثة لإقراره نهائيا، وهو ما يتم عادة في أواخر شهر كانون الأول من كل عام، عشية بدء السنة المالية التي "تغطيها" الميزانية المقترحة.

وتحدد ميزانية الدولة، عادة، المبالغ المالية المخصصة لكل واحدة من الوزارات الحكومية المختلفة للسنة المالية الجديدة، في كل واحد من بنود الصرف المخططة في تلك الوزارة. وتشكل الميزانية، في هذا المنظور، التجسيد الأوضح للسياسة الحكومية. إذ أنها تحدد المبالغ المرسودة لكل واحد من أهدافها (الحكومة). وتستثنى من هذا التفصيل وزارة الدفاع، إذ لا يتم عرض تفاصيل ميزانياتها، جمعها ومكوناتها، على الهيئة العامة للكنيست وإنما على لجنة خاصة مشتركة للجنة المالية والأمن والخارجية التابعتين للكنيست فقط.

وقد أكد هذا الجانب المتعلق بما تجسده ميزانية الدولة، تحديدا، وزير المالية، موشيه كلون، الذي قال في معرض عرضه لمشروع قانون الميزانية الجديد على الكنيست: "الميزانية المقدمة إليكم اليوم ليست مجرد أرقام وعمليات حسابية فقط، بل هي منظومة قيم، أول وقبل كل شيء!"

وأضاف: "هذه الميزانية تعكس رؤية اجتماعية واسعة تكشف عن أن ثمة بشرا يقفون خلف هذه الأرقام، يحملون آمالا ومطموحات، احتياجات ورغبات... وهي ميزانية تأتي ببشرى حقيقية لكل واحد وواحدة من المواطنين في إسرائيل... ميزانية تقوم على سلم أولويات جديد، دون تقليصات ودون إثقال، ولذا، فهي ليست ميزانية حكومية، إنما ميزانية قومية اجتماعية. ليست ميزانية يمين أو يسار ولا ميزانية ائتلاف أو معارضة. ميزانية تضع الإنسان نصب عينها وتغير معتقدات سائدة منذ سنوات طويلة. ميزانية تعكس توجهها قائما على أن الميزانية في خدمة المجتمع، لا المجتمع في خدمة الميزانية!"

ومنذ العام ١٩٨٦، يتم إقرار قانون الميزانية مرفقا بقانون آخر هو "قانون التسويات" (الاقتصادية) الذي يشمل تعديلات مختلفة في قوانين مختلفة ذات علاقة بالميزانية وتأثير عليها. وقد جرى، ابتداء من العام ٢٠٠٤، تغيير اسم هذا القانون إلى "قانون المساواة الاقتصادية"، لكن دون أي تغيير أو تعديل في جوهره، مضامينه وغاياته.

وكان الكنيست قد أقر مشروع قانون الميزانية الجديدة بالقراءة الأولى يوم الثالث من أيلول الأخير، بعدما أقرته الحكومة قبل ذلك بنحو شهر واحد، في جلستها يوم ٦ آب. فقد صوت إلى جانب مشروع قانون الميزانية الجديدة ٥٧ عضو كنيست، بينما عارضه ٥٣ عضوا، وبلأغلبية ذاتها، أيضا، أقر الكنيست - في اليوم نفسه - مشروع "قانون السياسة الاقتصادية الجديد".

وابتداء من العام ٢٠٠٩، يتم إقرار ميزانية لسنتين اثنتين، بدلا من سنة واحدة كما كان سابقا، ويبلغ حجم الميزانية العامة للدولة المقترحة للسنتين المائيتين القادمين، ٢٠١٥ - ٢٠١٦، حسب ما يتضمنه مشروع القانون الجديد، ٢٧٧,٧ مليار شيكل، ٣٢,٩ مليار منها لسنة ٢٠١٥ و ٣٤٧,٧ مليار لسنة ٢٠١٦.

المطلوب: تعزيز "الخيار الجماهيري"!

وعشية عرض مشروع قانون الميزانية الجديد على الكنيست لإقراره بالقرارتين الثانية والثالثة، أصدر "مركز أدفا" معلومات حول المساواة والعدالة الاجتماعية في إسرائيل، في أواخر شهر تشرين الأول الأخير، كراسة خاصة خصصها لـ "ملاحظات (المركز) حول اقتراح الميزانية للعامين ٢٠١٥ - ٢٠١٦". تحت عنوان: "المطلوب: تعزيز الخيار الجماهيري".

ويستهل مركز "أدفا" كراسته هذه بالتأكيد على أن "سياسة السوق الحرة تضع جزءا كبيرا ومتزايدا من الحلبة الجماهيرية تحت سيطرة قوى السوق"، موضحا أن "السوق الحرة"، وخلافا لاسمها، ليست حلبة يلتقي فيها أناس وشركات متساوون من حيث الموارد، الإمكانات وحرية الحركة والنشاط، وإنما هي "حلبة تتميز بعدم المساواة والعبق بين أصحاب الراسمائل وقوة تأثيرهم - وهم الذين يشكلون "قوى السوق".

والدولة في حد ذاتها، من حيث تكوينها ووظائفها، هي أحد الأجسام / العناصر الناشطة في السوق. ونظرا لكونها "جسما كبيرا وقويا" يفترض فيه تمثيل مجمل المواطنين، فالمتوقع منها أن أن تعمل كل ما في وسعها - وهو كثيرا - من أجل التخفيف من حدة عدم المساواة القائم بين "قوى السوق"، من جهة، وبقية الناس من جهة أخرى. أما حين تتبنى الحكومة سياسة "السوق الحرة" وتعتمدها فمعنى ذلك أنها لا تعمل شيئا للتخفيف من عدم المساواة، بل العكس تماما: إنها تقلص أنشطتها وميزانياتها بغية إخلاء مساحة أكبر وإفساح مجال أوسع لقوى السوق. وعندئذ، يصبح في مقدور أصحاب الراسمائل، بما يمتلكون من قوة، توسيع سيطرتهم وإحكامها لتمثل، أيضا، تلك الأجزاء من الساحة الجماهيرية التي تخلت عنها الحكومة".

ويختار مركز "أدفا"، في كراسته، هذه ثلاثة مجالات خدمية مركزية يعمن النظر في ميزانياتها المقترحة. احتياجاتها والإجراءات المطلوبة لتبنيها، يوزعها في ثلاثة أبواب هي: السكن، التربية والتعليم الجامعي والصحة. ثم يخصص الباب الرابع لتوضيح ماهية "الخيار الجماهيري"، يليه الباب الخامس والأخير الذي يقترح "مصادر ممكنة لتمويل الخيار الجماهيري".

السكن نموذجاً. من الالتزام الحكومي إلى "السوق الحرة"!

يرى مركز "أدفا" أن مسألة الارتفاع الحاد المتواصل في أسعار السكن وتكاليفه في إسرائيل خلال السنوات الماضية "توفر نقطة انطلاق جيدة للبحث في اقتراح ميزانية الدولة للعامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦". لما تعكسه هذه بكونها "مسألة سياسية، اقتصادية واجتماعية مرتكزة!" منكرًا بأنها (قضية السكن) "كانت الدافع المركزي لحملة الاحتجاج الاجتماعية في صيف العام ٢٠١١"، كما شكّلت "الرافعة التي استخدمها موشيه كلون لبلوغ منصب وزير المالية!"

فحتى النصف الثاني من العام ١٩٨٠، يقول مركز "أدفا"، "كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كلها تعتبر نفسها المسؤولة عن ضمان سكن إنساني لجميع سكان البلاد (فعليا، لليهود منهم فقط)... أخذت الحكومات على عاتقها المسؤولية المباشرة عن أعمال البناء - التخطيط، التطوير والبناء - أو قامت بذلك بواسطة شركات إسكان حكومية".

وحين تم تقم الحكومات بذلك، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، قامت بتعويض المواطنين من خلال تقديم دعم مالي حكومي للمستحقين، بواسطة منحهم قروض الإسكان أو بالمساهمة في أجرة وتكاليف سكنهم، إلى جانب فرض رقابة صارمة على أعمال البناء وتكاليفها، وقد انعكس هذا كله في رصد ميزانيات حكومية كبيرة لقطاع البناء والإسكان.

لكن هذا الواقع تغير في العام ١٩٨٥، مع تبني "خطة الطوارئ" الاقتصادية. فمنذ ذلك الوقت، تسعى الحكومات في إسرائيل إلى خفض مستوى وحجم تدخلها في سوق الإسكان باستمرار، ثم تقليص ميزانيات البناء والإسكان تاليا، وذلك باستثناء فترة قصيرة إبان الهجرة المكثفة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ومن

خلال الاجتماع مع أوباما في البيت الأبيض:

نتيهاه: تفكك سورية يتطلب الاعتراف بضم الجولان إلى إسرائيل!

ذكرت تقارير إعلامية إسرائيلية أن الإدارة الأميركية رفضت اقتراحاً قدمه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أثناء زيارته الأخيرة للعاصمة الأميركية (الأسبوع الماضي) للاعتراف بـ"السيادة" الإسرائيلية على هضبة الجولان السورية المحتلة بذريعة تفكك سورية نتيجة الحرب الأهلية الدائرة فيها.

ونقلت صحيفة "هآرتس" عن مسؤول أميركي رفيع المستوى قوله إن الموقف الأميركي المعارض لضمّ إسرائيل لهضبة الجولان لم يتغيّر، مضيفاً أن الاقتراح الإسرائيلي قد يضرّ بفصائل المعارضة السورية المدعومة أميركياً.

وجاء هذا الرفض في ضوء ما تستشعره إسرائيل من "مشروعية" لتجسيد خطوطها الحمر في سورية، عبر مهاجمة أهداف سورية بدعوى منع انتقال سلاح إلى حزب الله في لبنان. وبحسب المسؤول الأميركي نفسه فإن نتيهاهو أثار موضوع مكانة هضبة الجولان في إطار حوار أوسع عن المصالح الإسرائيلية في سورية والخشية الإسرائيلية من سيطرة إيران على هذه الدولة.

وقال هذا المسؤول: "تحدثنا عن الوضع في سورية، فقال نتنياهو إنه لا شأن له في التدخل في الوضع الداخلي في الدولة، ولكنه معني فقط بمنع انتقال السلاح من سورية إلى حزب الله وقلق من إيجاد جبهة ثانية في هضبة الجولان من جانب إيران وحزب الله".

وأضاف: "حينها، وتقريباً بشكل عابر، قلت نتنياهو إن أحد السبل للقيام بذلك، قد يكون اعتراف أميركا بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان، لأنه في الظروف الحالية لا تنوي إسرائيل إعادةتها إلى سورية". ولم يدخل نتنياهو إلى أي تفاصيل في هذا الشأن. وبحسب المسؤول الأميركي، فإن هذا كان سبب عدم قيام الرئيس باراك أوباما بالرد.

وتابع المسؤول الأميركي "اعتقد أن الرئيس لم يظن أن هذا يستدعي رداً من جانبه، فلم يكن واضحاً لنا مدى جدية نتنياهو في هذا الشأن. واعتقد أنه كان بالغ الوضوح في أن الولايات المتحدة لا تنوي تغيير موقفها بشأن مستغلل هضبة الجولان... فعلى الدوام قلنا إن مكانة هضبة الجولان يجب أن تتحدد في مفاوضات استناداً إلى قرارى مجلس الأمن الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨. هذا كان موقتنا، وهذا موقتنا حالياً، وهذا أيضاً ما سيبقى موقتنا عليه".

وقال مسؤول أميركي كبير آخر مطلع على التفاصيل أن أحد أسباب معارضة إدارة أوباما لأي اعتراف بالسيادة الإسرائيلية في هضبة الجولان أو حتى مناقشة هذه المسألة نظرياً تكمن في ارتباط ذلك بالسياسة الأميركية الأوسع تجاه سورية، والدعم الأميركي للمعارضة السورية والمفاوضات الجارية هذه الأيام في فيينا بين القوى العظمى وإيران والأمم المتحدة في محاولة للتوصل إلى تسوية سياسية تتهيء الحرب الأهلية هناك.

وبحسب كلامه، فإن تغيير السياسة في هذا الشأن "سيهدّد كل استراتيجيتنا في سورية، ويضع أجزاء من المعارضة السورية التي ندعمها في وضع غريب. وإذا ظهرت أية علائم على أن الموقف الأميركي بشأن هضبة الجولان يتغير فإن هذا سيهدّد علاقتنا مع المعارضة السورية ويعرضها لانتهاكات من جانب النظام السوري بأنهم خلفاء لمن يريدون التنازل عن هضبة الجولان. وأنا لا أعتقد أن في هذا أي منطق سياسي، كما أنني لا أظن أن هذا الأمر ضروري في الوقت الراهن، حيث أنه لا يوجد أي أفق للمفاوضات بين إسرائيل وسورية في المستقبل المنظور. ولذلك هذا ليس مبرراً وربما يكون صاروا".

وأشارت "هآرتس" إلى أنه وراء تكمن قول نتنياهو التلمحي في الملقا مع أوباما أفكار سياسية أشارها في السنة الأخيرة لرجل مختلفون في اليمين، وترى أن الحرب في سورية وسيطرة تنظيم "داعش" والمنظمات المتماثلة مع "القاعدة" على أجزاء واسعة منها يمكن أن تسمح لإسرائيل بنيل اعتراف دولي بضمها لهضبة الجولان.

ويتعبر سكرتير حكومة نتنياهو السابق توفى هاوارز أحد أبرز المندابين بذلك، وهو كتب في "هآرتس" في أيلول الماضي مقالة بعنوان "فرصة تاريخية في الجولان"، قال فيها إنه في ضوء الاتساق النووي بين إيران والقوى العظمى ينبغي لإسرائيل أن تتلقى "ودعية أميركية" تتعلق أيضاً بهضبة الجولان، وخصوصاً بعد رئاسي وتشريعي في الكونغرس، يضمن السيطرة الإسرائيلية هناك.

ومعروف أن الولايات المتحدة والأسرة الدولية لم تعترفا بضم إسرائيل لهضبة الجولان عبر قانون أقره الكنيست في العام ١٩٨١، وتعاملت الإدارة الأميركية مع هضبة الجولان بوصفها أرضاً سورية محتلة. وعلى مدى السنين حاولت الدفع باتجاه إجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاق سلام بين الدولتين تنسحب بموجبه إسرائيل من الهضبة. وقد أجرى نتنياهو نفسه في ولايته الأولى مباحثات مع الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد بشأن الانسحاب من الجولان، بواسطة مبعوثه الشخصي رجل الأعمال الأميركي رون لاوردر. كما أثار نتنياهو في العام ٢٠١١ مفاوضات غير مباشرة مع الرئيس السوري بشار الأسد بواسطة أميركية. وقال المبعوثان الأميركيان دنييس روس وفرديريك هوف إن نتنياهو وافق على البحث في الانسحاب التام من هضبة الجولان مقابل السلام وإنهاء التحالف العسكري بين سورية وإيران وحزب الله.

من جهة أخرى، قال المراسل العسكري لموقع "والا" أمير بحويط إن إسرائيل متشجعة من التنسيق مع روسيا، وإن سلاحها الجوي لم يتوقف عن تجسيد الخطوط الحمراء التي وضعها، وإن "مشروعية" العمل الإسرائيلي في سورية صارت أوضح من أي وقت مضى.

المحكمة الإسرائيلية العليا ترفض استئناف «جمعية حقوق المواطن» حول تصاريح التنصت السري بدواع أمنية

«الدواعي الأمنية، خرق حريات المواطنين وخصوصياتهم والرقابة الغائبة قانونياً»!

*مكتب رئيس الحكومة، ثم المحكمة المركزية في القدس ثم المحكمة العليا: لا يمكن الكشف عن معلومات حول عدد التصاريح الصادرة عن رئيس الحكومة لتمكين «الشبابك» من التنصت السري على المواطنين «لدواع أمنية»!

كتب سليم سلامة:

رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية، يوم الخامس من تشرين الثاني الحالي، طلباً قدمته إليها «جمعية حقوق المواطن» في إسرائيل بإصدار أمر قضائي يلزم رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بالكشف عن عدد التصاريح التي أصدرها وخوّل بموجبها «الأجهزة الأمنية المختصة» (وخاصة «الشبابك») صلاحية التنصت السري «لدواع أمنية»!

وبرفضها هذا الطلب، رفضت المحكمة العليا (بهيئة تكونت من ثلاث قاضيات: رئيسة المحكمة العليا، مريام ناؤور، عنات بارون وإستير حيوت)، عملياً، الاستئناف الذي تقدمت به إليها «جمعية حقوق المواطن» ضد قرار «محكمة الشؤون الإدارية» (المحكمة المركزية) في القدس، والتي كانت رفضت الطلب ذاته، أيضاً، في شهر أيار من العام الماضي، ٢٠١٤.

وتبنت هيئة المحكمة العليا، في قرارها هذا، موقف مكتب رئيس الحكومة القائل بأن «لا مكان لإلزام رئيس الحكومة بالكشف عن معلومات يحتفظ بها الشاباك، نيابة عنه»!

حق الجمهور في المعرفة والرقابة الجماهيرية

وكانت «جمعية حقوق المواطن»، واستناداً إلى نصوص وأحكام «قانون حرية المعلومات» (من العام ١٩٩٨)، قد وجهت، بدايةً، في ٣ أيار ٢٠١٢، رسالة خاصة إلى مكتب رئيس الحكومة، القيم على إصدار التصاريح بتنفيذ عمليات التنصت السري، وطلبت الجمعية، في تلك الرسالة، تزويدها بمعطيات رسمية حول عدد «تصاريح التنصت السري الأمنية» التي أصدرها مكتب رئيس الحكومة بموجب البند ٤(١) من «قانون التنصت السري» (من العام ١٩٧٩) وذلك خلال خمس سنوات إلى الورا، مع تحديد عددها في كل واحدة من تلك السنوات.

كما طلبت الجمعية، أيضاً، تزويدها بمعلومات عن عدد «تصاريح التنصت السري الأمنية» التي استهدفت مواطنين إسرائيليين خلال السنوات الخمس السابقة، مع تحديد عددها في كل واحدة من تلك السنوات، وإضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية في رسالتها، كذلك، تزويدها بالمعلومات المتعلقة بـ«الإجراءات، الأنظمة والتعليمات التي يستخدمها رئيس الحكومة في ممارسة صلاحيته القانونية بشأن إصدار تصاريح التنصت السري الأمنية، بما في ذلك المعايير الموجهة في ممارسة هذه الصلاحيات».

ولفتت الجمعية، في رسالتها تلك، إلى حقيقة أن «قانون حرية المعلومات» يستثنى «جهاز الأمن العام» (الشباباك)، المسؤول المباشر عن إجراء عمليات التنصت، متابعتها ومعالجة نتائجها، من الأذرع والهيئات السلطوية المختلفة التي يسري عليها هذا القانون ويلزمها بتقديم معلومات كافية حول أنشطتها، قراراتها وإجراءاتها، لكنها أضافت: «ومع ذلك، ونظراً لأن القانون يسري على مكتب رئيس الحكومة، أيضاً، فإلزام عليه (إن تزويد المعلومات اللازمة لتجنب المس بحق الجمهور في المعرفة»، علماً بأن مكتب رئيس الحكومة هو المسؤول المباشر، قانونياً، عن هذا الجهاز (الشباباك).

وأشارت الجمعية، أيضاً، إلى أن معطيات كثيرة ووافية نُشر في وسائل الإعلام (الإسرائيلية) المختلفة، سنوياً، حول عدد «تصاريح التنصت السري الجنائية» (أي: التصاريح التي تسمح بالتنصت السري لدواع جنائية)، وهو ما يتيح للجمهور الواسع «ممارسة الرقابة (ولو كانت غير كافية) حول مدى استخدام هذه الوسيلة المؤذية والمسيئة»، وخلافاً لتصاريح التنصت السري بدواع جنائية، التي تحتاج إلى أمر قضائي (تصدره محكمة)، يخوّل القانون رئيس الحكومة وحده صلاحية إصدار التصاريح لتنفيذ التنصت السري لدواع أمنية.

وأضافت الجمعية: «ونظراً لكون أعمال التنصت الأمني غير خاضعة للرقابة القضائية، فإن نشر المعطيات حولها، سوية مع المعايير المعتمدة لإجارتها وتنفيزها، هو أمر حيوي جداً لإتاحة رقابة جماهيرية على هذه الظاهرة ومدى انتشارها، ولو في الحد الأدنى»!

وبعد أكثر من عام كامل (!)، وفي يوم ٦ حزيران ٢٠١٣، تحديداً، رد مكتب رئيس الحكومة على رسالة جمعية حقوق المواطن هذه بفرض الاستجابة لطلبها متذمراً بأن «المعطيات بشأن عدد تصاريح التنصت السري، الصادرة بموجب «قانون التنصت السري» ينبغي أن تظل سرّية»!

وقالت أيبيلت موشيه، المسؤولة عن تطبيق «قانون حرية المعلومات» في مكتب رئيس الحكومة، في رسالتها الجوابية إلى جمعية حقوق المواطن، إنه «بعد استيضاح الأمر مع جميع الجهات المعنية، موثقاً هو أن المعلومات المطلوبة من طرفكم يمكن أن تكشف معلومات سرية، مهام سرية، قدرات وطرق عمل سرية، أهلية عملياتية، وسائل ومصادر معلومات سرية، وهذه، جميعها، محظور نشرها بموجب «قانون جهاز الأمن العام» (الشباباك) وأنظمة عمل الجهاز، نظراً لما ينطوي عليه كشفها من احتمال المس بأمن الدولة»!

واعتد مندوبة مكتب رئيس الحكومة، في رسالتها الجوابية، بأن «هناك أجهزة رقابة خاصة على إصدار هذه التصاريح، من خلال واجب تقديم تقارير عنها إلى كل من المستشار القانوني للحكومة (مرة كل ثلاثة أشهر) واللجنة المشتركة للجنتي القانون، الدستور والقضاء والأمن الخارجية التابعين للكنيست (مرة كل سنة)»! ورأت مندوبة مكتب رئيس الحكومة أن حقيقة كون جلسات هذه اللجنة المشتركة سرّية «تعني أن المشرع قد اعتبر عدد التصاريح معلومة سرّية»!

مكتب رئيس الحكومة لا يبحث طلبات «الشبابك» ولا يراقبها!

وفي أعقاب رسالة مكتب رئيس الحكومة الجوابية هذه، وما تضمنته من رفض الاستجابة لطلب جمعية حقوق المواطن، تقدمت الجمعية، في أيلول ٢٠١٣، بالتماس إلى «محكمة الشؤون الإدارية» (المحكمة المركزية) في القدس التي أصدرت قرارها يوم ١٩ أيار ٢٠١٤ ورفضت فيه الالتماس.

لكن الموقف الذي عرضته الدولة (مكتب رئيس الحكومة) خلال المداولات القضائية في محكمة القدس كشف عن جوانب مثيرة جداً في نوعية العلاقة

ما بين مكتب رئيس الحكومة، من جهة، وجهاز «الشبابك» من جهة أخرى، وخاصة ما يتعلق بالتصاريح لتنفيذ التنصت السري «بدواع أمنية».

ففي الرد على الالتماس، الذي قدمته النيابة العامة للدولة إلى المحكمة وشمل نقضاً واضحاً لبعض ما جاء في رسالة مكتب رئيس الحكومة إلى الجمعية، قالت (النيابة العامة) إن «مكتب رئيس الحكومة لا يرى نفسه هيئة رقابة على الطلبات التي يقدمها جهاز الشاباك (لاستصدار تصاريح التنصت بدواع أمنية)، وإنما جزءاً من الجهاز نفسه»! وتبين من رد النيابة العامة أن «مكتب رئيس الحكومة لا يبحث طلبات الشاباك قبل المصادقة عليها» (أي: يصدر التصاريح المطلوبة من قبل هذا الجهاز، بصورة أوتوماتيكية ودون أي فحص أو بحث!) وأنه «ليست هناك أية متابعة للأمر بعد إصدار التصاريح ولا لنتائج التحقيقات أيضاً»!

وأضاف رد النيابة العامة إلى المحكمة أن «المواد المتعلقة بالتصاريح الصادرة لا تبقى في مكتب رئيس الحكومة بصورة دائمة» (!) ثم شرح الطريقة الإجرائية التي يتم بها تقديم طلبات الشاباك وإصدار التصاريح المطلوبة: «عملية إصدار التصاريح تشمل تقديم جهاز الأمن العام طلباً معطلا لاستصدار التصريح. يتم تحويل هذا الطلب إلى السكرتارية العسكرية (في مكتب رئيس الحكومة) التي تعرض الطلب أمام رئيس الحكومة، لاتخاذ قرار بشأنه. وبعد اتخاذ القرار، تتم إعادة المواد إلى جهاز الأمن العام دون الاحتفاظ بنسخة عنه في مكتب رئيس الحكومة»!

ويبدو أن رد النيابة العامة هذا كان يقصد القول إن المعلومات التي طلبت جمعية حقوق المواطن الحصول عليها ليست متوفرة لدى مكتب رئيس الحكومة، بل لدى جهاز الشاباك (وحده)، وهذا الجهاز لا تسري عليه أحكام «قانون حرية المعلومات»! ومن ضمن هذه المعلومات، التي يحتفظ بها جهاز الشاباك بصورة حصرية، كما قالت النيابة العامة للدولة: «المعلومات العديدة بشأن الطلبات التي تمت المصادقة عليها وبشأن التصاريح التي تم إصدارها، وخلافاً لما قالته المسؤولة عن تطبيق «قانون حرية المعلومات» في مكتب رئيس الحكومة، في رسالتها الجوابية إلى الجمعية، قالت النيابة العامة للدولة إن التقارير المقدمة إلى المستشار القانوني للحكومة (كل ثلاثة أشهر) وإلى اللجنة البرلمانية المشتركة (مرة واحدة كل سنة) لا تصدر عن مكتب رئيس الحكومة، وإنما تقدم مباشرة من جهاز الشاباك، بصفته ذراع رئيس الحكومة الطويلة»!

وتعقبياً على هذا الرد، قالت جمعية حقوق المواطن، أمام المحكمة المركزية، إن القانون خوّل رئيس الحكومة، شخصياً، صلاحية التصريح بتنفيذ التنصت السري بدواع أمنية، ونظراً لذلك ولكون القرار بهذا الشأن «قراراً شخصياً يصدر عن رئيس الحكومة»، فمن المفترض أن تكون المعلومات بشأنه «متوفرة لدى مكتب رئيس الحكومة»، خلافاً لادعاء النيابة العامة بهذا الشأن. لكن قاضي المحكمة المركزية في القدس، موشيه سوبول، اختار تبني موقف النيابة العامة للدولة وقرر أن «المعلومات المطلوبة مستثناة من أحكام قانون حرية المعلومات»! مضيفاً أنه «لا خلاف حول كون المعلومات المطلوبة (من جانب جمعية حقوق المواطن) محفوظة لدى جهاز الشاباك وحده فقط... والحديث هنا لا يجري عن معلومات جمعت لدى الشاباك ثم خضعت لمعالجة طرف آخر تسري عليه أحكام قانون حرية المعلومات، وإنما عن معلومات متوفرة، كلها، لدى جهاز الشاباك وحده، بصورة حصرية»!! وتأسيساً على هذا، توصل القاضي إلى القول أنه «لا يمكن ممارسة رقابة قضائية (مباشرة أو غير مباشرة) على قرار رئيس الحكومة بشأن مكان الاحتفاظ بهذه المعلومات قيد البحث (أي: لدى الشاباك وليس لدى مكتب رئيس الحكومة)»!! فقرر رفض الالتماس الجمعية.

الالتفاف على القانون...

جانز في حالات ومحظور في أخرى!

وعلى قرار محكمة الشؤون الإدارية في القدس هذا، تقدمت جمعية حقوق المواطن باستئناف إلى المحكمة العليا، التي رفضت الاستئناف بدورها هي أيضاً، كما أشرنا أعلاه.

وسؤغت المحكمة العليا قرارها هذا بالقول إنه «بالإمكان قبول موقف رئيس الحكومة في الموضوع»، نظراً لأن الحديث هنا عن «معلومات أمنية في جوهرها، ليست عربية عن مجالات عمل جهاز الشاباك وأنشطته، ولا يمكن القول إن الاحتفاظ بهذه المعلومات لدى الشاباك يتم باعتبارات تتعلق بقانون حرية المعلومات»، بمعنى أن اختيار الاحتفاظ بهذه المعلومات لدى الشاباك حصراً لا يقصد التهرب من أحكام واستحقاقات «قانون حرية التعبير»، طبقاً لرأي قاضيات المحكمة العليا الثلاث!

ويبدو أن القاضية التي كتبت قرار الحكم، عنات بارون، تنهت إلى الباب الواسع الذي يشرعه هذا الرأي أمام هيئات وأذرع سلطوية مختلفة للتهرب من واجبها بكشف المعلومات طبقاً لقانون حرية المعلومات، فأردفت على الفور، توضيحاً: «قراري هذا لا يعني أنه في جميع الحالات التي تنجم فيها معلوماً لدى جسم لا يستثنيه قانون حرية المعلومات، لكنها تكون محفوظة لعليا لدى جميعه يستثنيه هذا القانون، يمكن عدم كشف هذه المعلومات»! في تنبيه صريح إلى احتمال لجوء هيئات سلطوية إلى «تخزين» معلومات في أماكن «حمية» (يستثنيتها القانون من واجب الكشف عن معلوماتها) بغية التهرب من ضرورة كشفها.

وفي الخلاصة، يمكن القول إن المحكمة العليا، بقرارها هذا، أقرت بجواز ما يصح اعتباره انتهافاً واضحاً ومرحياً على «قانون حرية المعلومات» وأحكامه من طرف هيئات وأذرع حكومية معينة، بينما نهت إلى حظر هذا «الالتفاف» من جانب هيئات وأذرع سلطوية أخرى.

ورأت «لجنة حقوق المواطن» أن قرار المحكمة العليا هذا «يتيح لرئيس الحكومة التملص من واجب الشفافية بتبرير تقني ومتحاذق ويمنع تزويد الجمهور بمعلومات حيوية حول مدى عمليات التنصت السري التي يتعرضون لها»، مؤكدة أن التنصت السري «يشكل مساً فظاً وخطيراً بحق الفرد». كما حذرت الجمعية من «تخلي رئيس الحكومة عن واجبه في مراقبة ولجم عمليات التنصت السري التي ينفذها جهاز الشاباك»، إذ أن الواقع القائم، كما تبين خلال المداولات القضائية، «لا يتيح وجود أية رقابة حقيقية على عمليات التنصت السري، بما يشكل مساً خطيراً بخصوصية المواطنين».

أصدر عدد من الباحثين والباحثات في شؤون الشرق الأوسط في الجامعات ومعاهد الأبحاث الإسرائيلية الذين تنظموا أخيراً في هيئة تطلق على نفسها اسم «فوروم (طاقم) التفكير الإقليمي»، بياناً حول آخر التطورات المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني أكدوا فيه من ضمن أمور أخرى أن الخطاب الإسرائيلي العام وذلك السياسي الرسمي بخصوص «الاعتداءات المتجددة» الذي يستند إلى فهم ضيق وجامد ويفتقر لأي سياق أو عمق أخذ بالترشح في المجتمع الإسرائيلي، ويجهض كل نقاش حقيقي حول المستجد من أحداث ويهدد مستقبل إسرائيل ومواطنيها. وقالوا إن خطاباً عاماً سياسياً غنياً ومتنوعاً يستند إلى الخبرة والتجربة التاريخية والسياسية والاقتصادية الاجتماعية وعلى نظرة مقارنة هو الشرط المسبق لولادة مجتمع صحي وأمن.

وفيما يلي النض الكامل لهذا البيان:

طراً في الأسابيع الأخيرة ارتفاع حاد جدا في العمليات العنيفة لا سيما تلك التي تُستخدم فيها السكاكين من أفراد فلسطينيين ضد يهود. وقد قُتل في هذه الأحداث عدد من الإسرائيليين وأصيب العشرات وارتفع منسوب الخلق في الشارع الإسرائيلي بشكل حاد.

في هذه الفترة انكشف الجمهور الإسرائيلي على رسائل عديدة من جهات مختلفة - مثل الحكومة الإسرائيلية ومنتخبى الجمهور والإعلام الإسرائيلي ومعاهد المعلومات والأبحاث - بخصوص مصدر هذا العنف وحجمه وأسبابه وسبل وضع حد له. إلا أن هذه الرسائل وهذه التحليلات تنتمي في غالبيتها العظمى إلى وجهة نظر واحدة، ضيقة وجامدة تفتقر لأي سياق وعمق، وهي أخذة بالترشح في صفوف واسعة من المجتمع الإسرائيلي وتجهض كل نقاش حقيقي حول ما يحصل أمام أعيننا ويهدد مستقبل دولة إسرائيل ومواطنيها.

نحن، في «فوروم التفكير الإقليمي»، على اعتقاد بأن خطاباً عاماً وسياسياً غير منصف وغير مسؤول سيفضي إلى فهم موهّم، وبالتالي إلى اتخاذ قرارات غير مسؤولة بل خطيرة، وكباحثات وباحثين في موضوع الشرق الأوسط، يهودا وعربا، نعجز عن دعشنا من النقاش الضلل الدائر في إسرائيل حول مواضيع بهذه الأهمية والمصيرية.

فيما يلي أربع ظواهر تمثل ما ذهبنا إليه، حاضرة في الخطاب الإسرائيلي واتسعت وتعمقت في الأسابيع الأخيرة.

أولا القطيعة مع السياق - إن الإعلام الشعبي وكذلك العديد من الناشطين في الحيز السياسي يتعاملون مع العنف كأنه ولد من عدم، هذا، في حين أن اليهود والعرب الذين يعيشون على الرقعة الجغرافية بين البحر والنهر يعيشون صراعاً متواصلاً بينهم؛ فالضفة الغربية خاضعة لاحتلال عسكري منذ العام ١٩٦٧ والقدس لا تعتبر «موحدة» في عيون غالبية سكانها، وقطاع غزة يقع تحت الحصار، وفي إسرائيل نفسها يسود التمييز بين اليهود والعرب المعروف جيدا لكل سلطات الدولة. كل نقاش حول العنف المتزايد بين اليهود والعرب لا يتعامل مع حقيقة أن بين إسرائيل والفلسطينيين صراعاً نشبطاً يخلق صورة موهومة تبدو إسرائيل فيها متطلعة إلى السلام بينما العرب الفلسطينيون مطالبون إلى الحرب بطبيعتهم. هكذا، طالما أنه لم تتم تسوية الصراع فإن العنف المتبادل سيظل ملازماً لنا، وقد يتمّ أحياناً، في الخفاء أو قد ينفجر علنا.

ثانيا، منذ بدأت موجة العنف الأخيرة يُسمع من طرف إسرائيل موقف فهمين واحد مفاده: رئيس السلطة الوطنية محمود عباس (أبو مازن) هو المسؤول عن سفك الدماء، وإن التحريض من طرفه هو الذي يدفع فلسطينيين إلى المبادرة للاعتداء على الإسرائيليين. نحن، في «فوروم التفكير الإقليمي»، ننظر بقلق إلى كيفية اصطافاف الإعلام بغالبية في صف هذا الموقف. بoudنا الإشارة إلى حقيقة أن تيارات عميقة في الشارع الفلسطيني هي السبب في انفجار العنف أكثر من أي خطاب لقائد فلسطيني

الفلسطينيون في المناطق وقطاع غزة أو القدس الشرقية لا يحتاجون إلى رسالة من مقر الأمم المتحدة في نيويورك ليعرفوا أن حياتهم عديمة الأمل، فالإحباط في صفوفهم كبير. اعتقادهم بأنه ستقوم يوماً ما دولتان بجانب بعضهما يكاد يختفي إلا أنهم يتطلعون إلى مؤسسات قومية



(أب)

الحركات الفلسطينية خارج مربع الحسابات الإسرائيلية الضيقة.

باحثون وباحثات في شؤون الشرق الأوسط في الجامعات ومعاهد الأبحاث الإسرائيلية:

غالبية التحليلات الإسرائيلية حول آخر مستجدات القضية الفلسطينية تنتهي إلى وجهة نظر واحدة ضيقة وجامدة وتفتقر إلى أي سياق وعمق!

*المجتمع الذي يجروء على الدراسة النقدية ولا يحاول تبرير كل أفعاله بأثر رجعي

هو مجتمع تستطيع حكومته أن تتخذ قرارات متزنة وصحيحة*

فاعلة، بين البحر والنهر هناك شعب واحد لديه دولة - إسرائيل، فقط شعب واحد لا يزال ينتظر دولته - فلسطين. هذا هو النظام القائم وهذا هو السبب الأساس لخرقه والغياب المتواصل للاستقرار والإحباط والعنف. ثالثاً، تمّ خلال الأسابيع الأخيرة تغذية الجمهور الإسرائيلي برواية تقضي بأن العنف الفلسطيني في القدس يأتي من لا مكان وأنه لم يتمّ تغيير الوضع القائم في الحرم القدسي. لقد حللنا في الشهرين الأخيرين في «فوروم التفكير الإقليمي» ما يحصل في القدس وقدسية المكان بالنسبة للمسلمين والوضع المتفجر في المدينة. منذ العام ٢٠٠٠ ازداد عدد الزوار اليهود خاصة من التيار الديني - القومي إلى جبل الهيكل/ الأقصى، سياسيون بينهم وزراء في الحكومة الحالية طرحوا مطالب بخصوص ترتيبات جديدة في الحرم القدسي ومستقبل السيطرة فيه. هذه التطور بموازاة الحضور المكثف لقوات الأمن في الحرم القدسي وتشديد القيود على صلاة الفلسطينيين فيه أثارا لدى الفلسطينيين الشك في أن إسرائيل تسعى إلى تغيير الوضع القائم هناك.

رابعاً، يتعمور الخطاب العام الإسرائيلي في أحداث عنيفة ضد الإسرائيليين ويميل إلى اغفال العنف ضد الفلسطينيين. منذ بدء موجة العنف الحالية قيّد الجيش الإسرائيلي حرية التنقل في الضفة الغربية ووسع من نشاطه في المناطق. وفي هذا تأثير كبير على الجمهور الإسرائيلي تماماً مثلما شجع مقتل مواطن إسرائيلي الكراهية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، هكذا، فإن موت طفل فلسطيني في مظاهرة في المناطق يشجّع الكراهية لإسرائيل لدى الفلسطينيين. من الواضح أن الحكومة والإعلام مرتبطان بالذات مع الجمهور اليهودي في إسرائيل لكن من واجبا كمهنيين لمنزيمين بتفكير أشمل، الإشارة إلى أن الشعور بالتوتر والضغط في الجانب الفلسطيني لا يقل عنه في الجانب الإسرائيلي. وتاريخ الصراع مليء بأمثلة حول تراكم خطير للتوتر في الجانب الفلسطيني يسبق عادة موجات من العنف الحاد، ومن واجبا التحذير من ذلك.

تفاخرت نائبه وزير الخارجية مؤخرا في مقابلة إذاعية بمحاضرة للموظفين الكبار في وزارتها قدمتها منظمة تعنى بـ«التحريض على الفلسطينيين». تقوم هذه المنظمة برصد الإعلام الفلسطيني بشكل انتقائي وتقطع اقتباساتها عن السياق الأوسع للصراع. إن محاولات حكومية المبينة ترسيخ وجهة نظرها في القطاع العام - في قلب البيروقراطية المهنية، بواسطة خبراء يمثلون خطأ أيديولوجيا محمدا ومن خلال تجنيد الإعلام هو فعل خطير لأنه يكرس وجهة نظر واحدة وحيدة. كما أن تجاهل متخذى القرارات في إسرائيل الرسالة الواضحة لجهات عسكرية وأمنية ومفادها أن رئيس السلطة الفلسطينية لا يشتغل بأي تحريض بل يقود إجراءات تهدئة، يشكل جزءا من اللعبة ذاتها. وهذا ما يُثبت أن جهات متنفذة في الحيز السياسي تحاول منع إجراء أي نقاش حقيقي حتى في مواقف المؤسسة العسكرية - الأمنية هذا ناهيك عن مواقف مؤسسات المجتمع المدني.

لقد تلقينا في الفترة الأخيرة في «فوروم التفكير الإقليمي» توجيهات كثيرة من جانب باحثات وباحثين ومن جانب مؤسسات لبحث الشرق الأوسط في الأكاديمية الإسرائيلية عزبوا فيها عن قلقهم من تشويش المعلومات والتحليلات في الإعلام الإسرائيلي ومن غياب النقاش المفتوح ومن الاستناد إلى بديهيات وإلى خطاب منفلت العقال.

نحن على اعتقاد أن أمن إسرائيل لن يتعزّز من ارتفاع مستوى العنف الكلامي والفعلية ضد السلطة الفلسطينية ورئيسها. إن نزع الشرعية المتزايد عن الفلسطينيين وعن تنظيمهم ليس إقامة دولة إلى جانب دولة إسرائيل والتحريض والانفلات ضد الفلسطينيين في المناطق وإسرائيل لا يخدم أمن إسرائيل ولا مواطنيها.

إن وجود نقاش حقيقي ضمن الخطاب العام السياسي والرسمي، ينطوي على أكثر من رأي واحد ويتأسس على عمق تاريخي وسياسي واقتصادي - اجتماعي، وعلى نظرة مقارنة ودراسة حالات اختيارية من صراعات أخرى في العالم، هو الشرط المسبق ليس فقط لتفكير نقدي إنما، أيضا، لمجتمع صحي وأمن. إن مجتمعا يجروء على الدراسة ولا يحاول تبرير كل أفعاله بأثر رجعي، مجتمع مستقبلة هام كماضيه وحاضرة على الأقل هو مجتمع تستطيع حكومته أن تتخذ قرارات متزنة وصحيحة.

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي